

دور نظام الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات التحاسب الضريبي دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية

علي غانم شاكر^أ

الملخص

يعد نظام الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب من الانظمة الضريبية المتطورة الذي تم تطبيقه من قبل العديد من الدول لما لهذا النظام من دور مهم وفعال في تطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي للمكلفين وزيادة الإيرادات الضريبية وتأمين استيفاء سريع للضرائب الى الخزينة العامة للدولة. ويهدف البحث الى بيان دور نظام الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي والتعرف على مدى كفاءة وفعالية اجراءات عملية التحاسب الضريبي المطبقة حالياً من قبل الهيئة العامة للضرائب في تحقيق رضا كل من المكلف وموظفي الادارة الضريبية في عملية التحويل الضريبي. وقد خلص البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها أن اجراءات التحاسب الضريبي المتبعة من لدن الهيئة العامة للضرائب لا زالت تعاني من افتقارها الى التقنيات الحديثة في التحاسب وخصوصاً فيما يتعلق بربط وتحويل الضريبة من المكلفين كنظام الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب، إذ يجري الاعتماد حالياً على الطرائق التقليدية في التحاسب الضريبي مع ما تحمله هذه الطرائق من أخطاء للوقت بالنسبة للمكلف وقلة عدد المعاملات المنجزة من قبل المخمن. وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة ان تبني السلطة الضريبية الوسائل والطرائق التكنولوجية الحديثة كنظام الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب عند اجراء عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين ضماناً لسرعة الانجاز ودقة الاحتساب ورفع كفاءة عمل الادارة الضريبية.

الكلمات

للضرائب بأن تسعى الى تبني نظام دفع وتحويل الالكتروني يعمل على تحسين وتطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين وتخفيف الضغط على موظفي السلطة الضريبية في عملية تحويل الضريبة من المكلفين واختصار الوقت والجهد والمال وتأمين استيفاء سريع للضرائب الى الخزينة العامة للدولة.

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً- منهجية البحث

يعرض هذا المبحث استعراضاً لمنهجية البحث المتبعة، والمتمثلة في مشكلة البحث، أهميته، وأهدافه، حدوده الزمانية والمكانية، وفرضياته، وطريقته.

تحتل الضرائب مكانة بارزة في جميع النظم المالية لدول العالم لما لها من نتائج ايجابية لا يستهان بها في دعم الموازنة العامة للدولة بالإيرادات، فضلاً عن أنها تعد أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية فضلاً عن الهدف المالي.

تستخدم السلطة الضريبية وسائل واجراءات تقليدية في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين مما جعلها تتسم بالروتين وطول وقت انجازها، فضلاً عن افتقارها الى الوسائل التقنية الحديثة التي يمكن استخدامها في عملية دفع وتحويل الضرائب الكترونياً وفي تحسين وتطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي التقليدية الى اجراءات تحاسب الكترونية. لذا فمن الضروري على الهيئة العامة

1- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود نظام دفع وتحصيل الكتروني لدى الهيئة العامة للضرائب يمكن الاعتماد عليه في تسهيل وتبسيط اجراءات عملية التحاسب الضريبي للمكلفين ويقلل من التعقيدات الناتجة عن كثرة الاجراءات الروتينية المصاحبة لعملية التحاسب الضريبي ويقلل من الوقت والجهد الذي يبذل من قبل موظفي الادارة الضريبية. كما أن غياب الأساليب العلمية التكنولوجية الحديثة واعتماد أساليب الإدارة التقليدية في العمل الضريبي جعلها تتسم بتعقيد الإجراءات وطول وقت الانجاز وحدوث النزاعات القضائية والادارية فضلاً عن الاجتهاد الشخصي من قبل بعض المخمنين. وعلى هذا الاساس يمكن طرح مشكلة البحث عن طريق التساؤلات التالية:-

- هل يؤدي اعتماد الهيئة العامة للضرائب على نظام دفع وتحصيل الكتروني الى تطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي؟
- ما المتطلبات الواجب توفيرها لأعداد النظام والذي على اساسه يمكن استخدامه لخدمة جانبي العملية الضريبية (الادارة الضريبية والمكلفين)؟

2- أهمية البحث

1- تبرز أهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه الضرائب باعتبارها احد مصادر تمويل الايرادات العامة للدولة وبالتالي يجب مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في مجال تحصيل الضرائب وتطبيق مفهوم الخدمة الضريبية الالكترونية وتحويله الى واقع فعلي يمكن ان يحقق نتائج كبيرة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كذلك تقدم الخدمة الضريبية الالكترونية احتياجات للمكلفين دافعي الضرائب بسهولة مطلقة على اساس النزاهة والمساواة والشفافية وتفعيل الجهاز الحكومي وتطوير ادائه وتخفيف الاعباء الادارية عنه كما يعد افضل

وسيلة لإعادة الثقة الى المكلفين لدفع الضرائب ويمكن وصف الخدمات الضريبية الالكترونية بأنها ثورة في التفكير والابداع والتنفيذ وثورة للقضاء على الهدر للوقت والجهد والمال.

2- اهمية استخدام نظام الدفع والتحصيل الالكتروني في مجال العمل الضريبي لما له من أثر متوقع في تطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي التقليدية الى اجراءات تحاسب الكترونية وتجاوز نقاط الضعف التي تشوب هذه العملية في الوقت الحاضر.

3- معرفة الإجراءات والطرق التي تساعد الإدارة الضريبية على تطوير أعمالها بشكل الكتروني مما يضمن تبسيط اجراءات التحاسب الضريبي ودقتها وتشجيع المكلفين على الامتثال الضريبي.

3- أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق عدد من الاهداف الرئيسية من أهمها ما يأتي:-

- 1- التعرف على مفهوم الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب وبيان انواعه.
- 2- تسليط الضوء على اجراءات عملية التحاسب الضريبي المتبعة من لدن الهيئة.
- 3- توضيح المزايا الناتجة عن استخدام نظام الدفع والتحصيل الالكتروني من قبل الدوائر الضريبية.
- 4- تحديد المتطلبات الواجب توافرها لإقامة نظام دفع وتحصيل الالكتروني في الدوائر الضريبية.
- 5- بيان دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني في تطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي.

4- فرضيات البحث

يعتمد البحث على الفرضيات العدمية (الصفيرية) الاتية:-

- 1- لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة أحصائية بين نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب وتطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي.

- 2- لا توجد علاقة تأثر ذو دلالة معنوية لنظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي.
- 5- طريقة البحث يعتمد البحث على مصادر اساسية والمتمثلة بالكتب والدوريات. ويتمثل مجتمع البحث بالهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية. أما عينة البحث فتتكون من مجموعة من المديرين، والموظفين، والمدققين، والمخمنين العاملين في الهيئة. أما الجانب العملي للبحث فقد تكون من مطلبين تضمن المطلب الاول استعراض اجراءات التحاسب الضريبي المعتمدة في الهيئة العامة للضرائب للمكلفين بدفع الضريبة (افراد وشركات) / فرع الديوانية. اما المطلب الثاني فقد تضمن دراسة آراء عينة من موظفي الهيئة العامة للضرائب، فرع الديوانية للتعرف على مدى امكانية استخدام نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تحسين وتطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي وتوضيح مردوداتها على جانبي العملية الضريبية (الادارة الضريبية والمكلفين). ولغرض تحقيق أهداف البحث، وأختبار فرضياته الرئيسة تم استعمال استمارة الاستبيان التي تتكون من ثلاثة محاور عرض المحور الاول المعلومات العامة، أما المحور الثاني فقد عرض نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب، ودرس الثالث اجراءات عملية التحاسب الضريبي. وقد تم أستعمال مقياس ليكرت الخماسي لتفريغ بيانات استمارات الاستبيان. أما أهم الاساليب الاحصائية التي وظفت في البحث فهي المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، التباين، ومعامل الارتباط سبيرمان، ومعامل كرونباخ ألفا، ومعامل التحديد المصحح وديربن- واتسون للتحقق من صدق محتوى أداة جمع البيانات.
- 6- حدود البحث
- أ- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بالهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية.
- ب- الحدود الزمانية: اقتصرت فترة الدراسة في البحث على الفترة الزمنية من 2017/7/2 ولغاية 2017/8/31.
- ثانياً- الدراسات السابقة يعرض هذا المبحث عرضاً لأهم ما عرضه بعض الدراسات السابقة التي تم الحصول عليها، وأجراء المقارنة بينها من أجل التوصل إلى نقاط الاختلاف بين الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، والبحث الحالي.
- 1- دراسة (البعاج، 2013) الموسومة (اطار مقترح لتقييم مدى امكانية تطبيق نظام جباية ضريبة الدخل الكترونياً باستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء) . تهدف الدراسة الى تقويم اداء الإدارة الضريبية بأستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء وكذلك تفعيل كفاءة الاجراءات وترشيد تكلفة الخدمات المقدمة للمكلفين الكترونياً لزيادة عوائد الإيرادات. وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات من أهمها: أن تسعى ادارة الضرائب الى تبني بطاقة القياس المتوازن للأداء في تطوير نظام جباية ضريبة الدخل الكترونياً.
- 2- دراسة (السويطي، 2008) الموسومة (آلية تحسين عملية التحاسب الضريبي باستخدام منهج SIX SIGMA) تهدف الدراسة الى نشر ثقافة الجودة الشاملة وتزويد الهيئة بمجموعة مبادئ وإرشادات تضع البنى الأساس لآليات تحسين اداء عملية التحاسب الضريبي وكيفية استخدام ادوات ادارة الجودة الشاملة بآلية تساهم في تحسين عملية التحاسب الضريبي. وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات من أهمها: قلة الموارد المادية والبشرية المؤهلة مهنيّاً واكاديمياً ادى الى ارباك في العمل وبالتالي بطء العملية.

3- دراسة (أمين، 2000) الموسومة (تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق)

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دور نظام التحاسب الضريبي، وأهميته في النظم الضريبية، والآثار الناجمة عن إخفاقه في بلوغ المستوى المطلوب من الفاعلية، كذلك جلب إنتباه السلطات التشريعية، والحكومية، والباحثين والمختصين الى أهمية، وخطورة النتائج المترتبة على أهماله. وتسليط الضوء على مدى إستجابة المحاسبة الضريبية، والبحث العلمي، والتطبيقي فيها الى المساهمة في إيجاد الحلول لمشاكل فرض الضريبة وجبايتها، وأمكانات تأطير هذه المساهمة، وتطويرها، وتوسيع مجالاتها. وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات من أهمها: ضخامة البحث العلمي، وتنوعه في حقل الضريبة لأنه قد تركز في المجالات المتعلقة باقتصاديات الضريبة، والسياسة الضريبية، والتشريع الضريبي، واغفل بصورة كبيرة المنظمة (السلطة الضريبية)، والنظام (نظام التحاسب الضريبي) الذين يطبقان السياسة الضريبية، والاحكام التشريعية التي تتضمنها. وان هذا الاهمال العلمي لهذا المجال الحيوي، قد أدى الى قصور، وتخلف التطبيق الى حد كبير وخطير، وعدم مجاراته للفكر المالي، والضريبي الذي يستند اليه.

ويتميز البحث الحالي عن البحوث السابقة بأنه يسلط الضوء على دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي لما لهذا النظام من دور كبير وفاعل في تأمين استيفاء سريع للضرائب الى الخزينة العامة للدولة، وتحسين عمليات اجراءات التحاسب الضريبي للمكلفين، والقضاء على مخاطر نقل الاموال لاسيما في ضوء المخاطر الامنية التي يشهدها العراق، وتخفيف الضغط على موظفي السلطة الضريبية في عملية تحصيل الضريبة من المكلفين، وذلك عن طريق الانتقال الى الدفع الالكتروني عن طريق

الانترنت، وتسهيل أمور المكلفين في حال تواجدهم خارج البلاد في الوقت الذي يتوجب عليهم دفع مبلغ الضريبة المستحقة عليهم، والحد من استعمال الورق والبريد، وتبني السلطة الضريبية أسلوب تحصيل الضرائب الكترونياً.

المبحث الثاني

نظام الدفع والتحصيل الالكتروني

سيتم تناول ماهية نظام الدفع والتحصيل الالكتروني في خمسة اجزاء خصص الجزء الاول منه لتحديد مفهوم الدفع الالكتروني للضرائب ويختص الجزء الثاني ببيان خصائصه ويتناول الجزء الثالث مميزات الدفع الالكتروني اما الرابع فقد خصص لبيان متطلبات تطبيق النظام اما الخامس فيختص باستخدام التقنيات الحديثة في تحصيل الضريبة.

أولاً: مفهوم الدفع الالكتروني للضرائب

تتميز التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية بأنها تتم بوسائل الكترونية حديثة عبر شبكة المعلومات العالمية الانترنت وبسرعة فائقة جداً فنجد ان عملية البيع والشراء أو أي عملية أخرى تتم في دقائق معدودة وبرقابة فاعلة بينما التجارة التقليدية تعتمد على العقود والاوراق والمستندات مما يمكن من رقابتها والتحكم بها من قبل طرفي العقد يدوياً (المطالقة، 2006: 84). فلغرض تسهيل التعامل في البيئة الالكترونية تم ابتكار وسائل عديدة للدفع والسداد والتي يتم من خلالها دفع الثمن بالتوافق مع طبيعة التجارة الالكترونية التي تتم عبر الانترنت لذا فقد جاء نظام الدفع الالكتروني متفقاً مع خصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة ولهذا اتجهت التشريعات المقارنة الى تنظيم الدفع الالكتروني.

عرف (S.Moertini & Others, 2011: 17) نظام الدفع الالكتروني بأنه "عبارة عن خدمات دفع تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبضمنها التشفير وشبكات الاتصالات". اما (Khosravani, 2008: 1) فقد

- عرف نظام الدفع الالكتروني بأنه "الالية التي يمكن من خلالها تحويل النقود الالكترونية من حساب الى آخر وبغض النظر عن الموقع لفرع المالك أو الماسك لكل حساب.
- اما فيما يتعلق في مجال العمل الضريبي فان المقصود بالدفع الالكتروني هنا قيام المكلف بأداء الالتزامات المالية المترتبة عليه اتجاه هيئة الضرائب من خلال استخدام استمارات خاصة محفوظة على الموقع الالكتروني (web site) الخاص بالهيئة العامة للضرائب وبالتحديد ما يتعلق منها بإدارة التحصيل بحيث يستطيع المكلف سداد ما بذمته من استحقاقات ضريبية من خلال عملية الاتصال الالكتروني (البعاج، 2013: 267). ويمكن ان يتوسط هذه العملية شبكة الصيرفة والبنوك والمؤسسات المالية التي اصبحت تنشط في الآونة الاخيرة وتعمل على تشجيع التعامل من خلال بطاقات السحب الفوري والائتمان والتعامل من خلال الانترنت في عملية تحويل المستحقات المالية وفق شروط وضوابط معينة (عبود وثجيل، 2010: 87).
- مما تقدم يمكن أن نعرف الدفع الالكتروني للضرائب بأنه "وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية الى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الالكترونية سواء أكانت أوراقاً تجارية الكترونية أو نقوداً الكترونية أو بطاقات الائتمان أو أية وسائل الكترونية اخرى يتم الوفاء بها عبر الانترنت".
- ثانياً: خصائص الدفع الالكتروني**
- يتميز الدفع الالكتروني بمجموعة من الخصائص جعلته يحتل مكانة بارزة ورئيسة في مجال التجارة الالكترونية والتي تتمثل بالاتي:
- 1- يجب ان تكون وسائل الدفع الالكتروني مقبولة في جميع دول العالم ويعتبر القبول العام والواسع لأي نظام مطروح للنقود الالكترونية ضرورياً لضمان استمراره وبقائه (موسى، 2007: 130).
 - 2- الدفع الالكتروني يستخدم لتسوية المعاملات الالكترونية والعقود التي يتم ابرامها عبر الانترنت ما بين اطراف متباعين في المكان حيث يتم الدفع عبر شبكة الانترنت من خلال تبادل المعلومات اللازمة لإعطاء امر الدفع وفقاً لمعطيات الكترونية تعرضها الشبكة لتسمح بالاتصال المباشر ما بين طرفي العقد (منصور، 2003: 121).
 - 3- يتم الدفع الالكتروني من خلال استخدام النقود الالكترونية (الاباصيري، 2002: 99).
 - 4- أن وجود نظام دفع الكتروني لتسوية المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت يستلزم وجود نظام مصرفي معد لإتمام عملية الدفع وتسهيلها (الرومي، 2004: 127)، اذ تعد البنوك احدى المؤسسات الخاصة التي يناط بها ادارة الدفع الالكتروني والتي من شأنها أن توفر الثقة المتبادلة لدى المتعاملين، فضلاً عن توثيق المعاملات والعلاقات التجارية والمالية مقدماً بين الاطراف لتقليل فرص السطو والاحتيال وأعمال القرصنة الالكترونية (الصمادي، 2005: 99).
 - 5- يستلزم الدفع الالكتروني توافر بيئة تشريعية سواء في قانون المبادلات الالكترونية أو قانون التجارة أو قانون الصرف تقروتنظم أحكام الدفع الالكتروني (الرومي، 2004: 127).
 - 6- أن الدفع الالكتروني يستلزم توفير وسائل أمان فنية فكما يمكن تزيف النقود الورقية رغم التطوير المتواصل في اساليب حمايتها فالصرع يبقى ايضاً قائماً بين الخبراء الذين يسعون لتأمين النقود الالكترونية من خلال استخدام أكثر أساليب التشفير تعقيداً وكفاءة وبين القراصنة والمحترفين والهواة الذين يسعون الى النفاذ للنظم المشفرة واكتشاف مكوناتها واستغلالها في اغتصاب الحقوق المالية للأخرين سواء كانوا مصارف أو تجاراً أو

مستخدمين من الجمهور العادي للأنترنت (موسى، 2007: 132).
3- امكانية اجراء كل عمليات الربط والفحص وتقديم
الاقارات الضريبية والسداد عن طريق الميكنة الكاملة.

4- تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الضريبية
الذي عادة ما يولد نوعين من التصرف وهما:
الاول: الحياد الى جانب المكلف والخضوع الى الاهواء
الشخصية. (موسى، 2007: 129) ما يأتي:-

1- الحد من النفقات الباهظة لاستخدام الورق الذي
تعتمده العمليات التجارية العادية في أنشائها وتداولها.

2- تأمين المبالغ النقدية من الضياع أو السرقة.
3- السرعة وتوفير الوقت والجهد في تنفيذ العمليات
التجارية.

4- الحصول على عروض تجارية متعددة المواقع جغرافياً
في العالم.
5- وسائل الدفع الالكترونية تتميز بقابليتها على التجزئة
والانقسام وبكونها متاحة بأصغر وحدات النقد الممكنة

تيسيراً لإجراء المعاملات محدودة القيمة.
6- القدرة على المرور والتنقل بين الحدود بسرعة وشفافية
عبر الأنترنت لأنها لا تعود لدولة محددة وانما يتم
استخدام العملة بحسب الدولة التي يتم السداد اليها.

اما (خليل، 2012: 47 - 49) فيرى أن نظام الدفع
والتحصيل الالكتروني للضرائب يمكن أن يحقق المزايا
الآتية:
1- سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الدوائر الضريبية
وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي مع
المكلفين.

2- تركيز اهتمام المخمن الضريبي على الاعمال الميدانية التي
تعد من صميم عملية الفحص والتحليل والتحاسب
الضريبي بدلاً من الانشغال بالأعمال المكتبية الناتجة عن
الروتين الذي يصاحب استحصال التأييدات وبراءة الذمة
من الدوائر الحكومية التي يتعامل معها المكلف.

3- امكانية اجراء كل عمليات الربط والفحص وتقديم
الاقارات الضريبية والسداد عن طريق الميكنة الكاملة.
4- تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الضريبية
الذي عادة ما يولد نوعين من التصرف وهما:
الاول: الحياد الى جانب المكلف والخضوع الى الاهواء
الشخصية.
الثاني: اتخاذ الموقف العدائي مع المكلف الذي ينتج عنه
التباعد والجفاء بين طرفي العملية.
5- ضمان التطبيق العادل والتجانس للقواعد الضريبية مع
كل المكلفين.
6- تحقيق حالة الاتصال الدائم مع المكلفين (24 ساعة في
اليوم، 7 أيام في الاسبوع، 365 يوماً في السنة) مع القدرة
على تأمين كافة الحاجات الاستعلامية والخدمية للمكلف.
رابعاً: متطلبات تطبيق نظام الدفع والتحصيل
الالكتروني للضرائب
لغرض تحقيق المزايا التي تقدم ذكرها يجب أن يتوافر
له الدعم والامكانات القادرة على استيعاب عملية الربط
والمشاركة بأبعادها المختلفة ومراعاة مجموعة من
الاعتبارات الاساسية التي لا يمكن تصور نجاح إقامة هذا
النظام من دون تحقيقها ومنها:
1- ضرورة التحول الكامل من الاعتماد على نماذج
المستندات الورقية التقليدية الى الاعتماد على نماذج
المستندات الالكترونية (e - forms) وتعبئتها وتداولها
وانزالها في اماكن كثيرة عبر الشبكة الالكترونية.
2- توفير القاعدة الامنية اللازمة لحماية تبادل المعلومات
بين الدوائر المختصة من جهة ووصولها الى الدوائر
الضريبية بدرجة مناسبة من الموثوقية التي يمكن الاعتماد
عليها عند تبنيها في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين
من جهة اخرى ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتي
(فتحي، 2004: 78):-

- أ- تقوية أنظمة الحماية من خلال فصل قواعد البيانات بعضها عن بعض ووضعها خلف كلمات مرور يصعب التنبؤ بها وتغيير تلك الكلمات بصورة دورية.
- ب- استخدام جدران الحماية بهدف صد أي عملية تستهدف الوصول الى المعلومات بطريقة غير مباشرة.
- ت- حماية قواعد البيانات بأستخدام قواعد التشفير المتقدمة (أحد اساليب الحماية الذي يجعل البيانات غير قابلة للاستخدام ما لم يتم فك التشفير بأستخدام الادوات المساعدة التي استخدمت فعلاً في عملية التشفير) وتحديث هذه القواعد بشكل دائم.
- ث- حماية قواعد البيانات من الاضرار والتلف عن طريق الاحتفاظ بالمعلومات بأكثر من نسخة واستخدام برامج مكافحة الفيروسات.
- ج- تشريع وتنظيم قوانين لحماية حقوق وخصوصية واسرار المتعاملين مع الانترنت من المكلفين وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها المنظمات من جراء استخدام الانترنت (عزيز، 2004: 29)، فضلاً عن وضع القوانين المناسبة لمنع الوصول غير المشروع الى المعلومات على الانترنت والعبث بأمن المعلومات.
- 3- تفعيل البرامج التدريبية للمخمنين والموظفين العاملين في الدوائر الضريبية لتشجيعهم على التعلم واكتساب المهارات المناسبة لاستخدام الحاسبة الالكترونية وكيفية الاستفادة من شبكة المعلومات والاتصالات لاستحصا المعلومات والبحث عنها واستخدامها في عملية التحليل والتحاسب الضريبي.
- 4- توفير الدعم والامكانات القادرة على استيعاب عملية الربط والمشاركة بأبعادها المختلفة ومراعاة الاعتبارات التي يمكن ان تقف عائقاً امام تطبيق هذا النظام (الاعتبارات المالية والكفوية، الاعتبارات التنظيمية، الاعتبارات الزمنية، الاعتبارات السلوكية، قدرة الكوادر الوظيفية، الحاجة الفعلية للنظام).
- 5- يستلزم وجود نظام مصرفي معد لإتمام عملية التحصيل الضريبي، إذ يقوم البنك باستيفاء الإيرادات العامة بواسطة التحويل المالي الإلكتروني.
- 6- زيادة الثقافة الضريبية للمكلفين وتطوير ادواته المالية للتعامل مع مستحدثات الجهاز الضريبي المخطط لها وتوجيه المكلفين عن طريق الاعلام لكيفية انجاز المعاملات الضريبية عبر شبكة الانترنت.
- 7- دراسة قدرة الكوادر الوظيفية العاملة في فروع الدوائر الضريبية على تشغيل النظام ومراقبة تطبيقه لرصد نواحي القصور ومتابعة تطويره كلما دعت الحاجة الى ذلك.
- 8- اصدار التشريعات القانونية التي تجيز الاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم الختامية المنشورة إلكترونياً (على وفق المعايير المحلية أو الدولية في حالة عدم توفر المعايير المحلية) والاعتراف بخدمات توكيد الثقة والتوقيع الالكتروني.
- 9- اتخاذ الاجراءات اللازمة للحماية من مشكلات انقطاع أو تذبذب التيار الكهربائي وتوفير اجراءات الحماية ضد الظواهر الطبيعية كالأمطار والاعاصير وغيرها.
- 10- مسألة البنى التحتية اذ ان الاعتماد على مثل هذا النظام المتطور يستلزم في البداية توفير البنية التحتية القادرة على استيعاب تشغيل هكذا نظام الذي يعتمد وعلى نحو مباشر على دعم الحكومة والقطاع الخاص لتطوير نظام الاتصالات وربط كافة الدوائر الحكومية بشبكة معلومات واسعة قادرة على تبادل المعلومات فيما بينها.
- 11- الدعم الاعلامي للنظام وتوضيح المزايا الممكن تحقيقها من استخدامه.

خامساً: استخدام التقنيات الحديثة في تحصيل الضريبة

تعتمد أغلبية الدول على الطرائق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الضريبية بهدف تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية للمكلفين في الموعد المحدد لها وتسديد مبالغ الضريبة من قبلهم. ونجد تطبيق ذلك جلياً في كل من الأردن ولبنان ومصر وغيرها من الدول الأخرى. وقد ذكر (الحجاوي، 2004: 143) عدداً من هذه الطرائق والتقنيات وكالاتي:-

أولاً: تحصيل الضريبة بوساطة بطاقة ائتمان

إن توظيف الاساليب الحديثة في عملية تحصيل الضريبة من المكلفين تحتاج إلى إجراء دراسات دقيقة عن كيفية تطبيقها، وإقامة الدورات لموظفي السلطة الضريبية، وإصدار التعليمات الخاصة بآلية العمل بها. والأردن تعمل بهذه الطريقة الحديثة في التحصيل. إذ أصدر وزير المالية الأردني تعليمات تطبيقها للشؤون المالية بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء عام (2002) على توظيف هذا الأسلوب، ومن هذه التعليمات ما يأتي:-

- تستخدم هذه البطاقات في قبض الإيرادات العامة.
- يقوم الموظف المالي بقبض الإيرادات العامة بوساطة البطاقات اختيارياً فضلاً عن الطرائق الأخرى المعتمدة في قبض الإيرادات العامة.
- يجب على الموظف المالي التأكد من إن البطاقات ليست من الكشوفات الموقوفة.

وفي لبنان بات المكلف قادراً على تسديد الضريبة المستحقة عليه عن طريق بطاقات الائتمان (فيزا وماستر كارد Master Card) عن طريق بوابة الدفع الإلكتروني والتي تتيح لكل مكلف لبناني أو اجنبي مقيم في لبنان أو خارجه تسديد مبلغ الضريبة عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية في لبنان. وتعمل شركة (نت كومرس Commerce Net) التي تأسست عام (1999)، والتي هي

شراكة ناجحة بين شركة (تيلي إنفيست Invest Telle) ومصرفي (الاعتماد اللبناني وفرانس بنك France Bank) على تأمين خدمات الدفع عن طريق الانترنت في شكل آمن وآني عن طريق بطاقات الائتمان والدفع الفوري عن طريق الاعتماد على برنامج عالمي للتحقق من هوية المكلف لتبرئ بذلك مزيداً من الامان والحماية لمستعملي البطاقات على وفق أحدث المعايير المعلوماتية العالمية المعتمدة في عمليات الدفع الإلكتروني.

ثانياً: تحصيل الضريبة بوساطة التحويل الإلكتروني (الإنترنت)

إن هذا النوع من التحصيل يعد من أهم الطرائق في عملية تحصيل الضريبة، وذلك لأهمية توظيف الانترنت في المعاملات الضريبية ليس فقط في عملية تحصيل الضريبة وإنما في عملية التحاسب الضريبي، لأن هذه الطرائق الحديثة يمكنها أن تختصر الوقت والجهد والكلف الناجمة من عملية التحاسب الضريبي لاسيما في حالة بعد المسافة بين المكلف والهيئة العامة للضرائب. وتستخدم هذه الطريقة لتحصيل الإيرادات العامة وفقاً للأحكام والتعليمات التي تصدرها الدول المطبقة له بحيث يتم تنظيم اتفاقية مع البنك لإتمام عملية التحصيل الضريبي إذ يقوم البنك باستيفاء الإيرادات العامة بواسطة التحويل المالي الإلكتروني.

وتختلف آلية وخطوات دفع الضرائب إلكترونياً من دولة إلى أخرى، ففي مصر تمثل الإيرادات الضريبية نسبة (70%) من أجمالي الإيرادات العامة للدولة. وهذه الأهمية تفرض اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لتأمين حصيلة الضرائب وتنميتها، فضلاً عن السرعة في عمليات التحصيل وهو ما تهيئه منظومة الدفع الإلكتروني لمستحقات الضرائب.

وتتم عملية الدفع الإلكتروني لمستحقات الضرائب عن طريق قنوات شركات التحصيل الأخرى بالسوق

المصرية، إذ يتم التنسيق مع تلك الشركات لإتاحة تسديد الضرائب على قناتهم بضمن المصارف، وذلك على وفق الانموذج الاساس والتحصيل المطروح من لدن البنك المركزي ووزارة المالية والذي ينص على كون المصارف هي القناة والاداة الرئيسة للتحصيل. كذلك تشمل قنوات الدفع الالكترونية توظيف إمكانات شبكة الانترنت، إذ قامت وزارة المالية بالتنسيق بين المصرف الاهلي والهيئة العامة للضرائب لغرض إنشاء موقع الكتروني يتيح عملية دفع الضرائب ويعد أول موقع الكتروني مؤمن ومشفردون أي مخاطرة على المتحصلات الحكومية في مصر.

وتتيح منظومة المدفوعات الالكترونية لمستحقات الضرائب الكثير من الفوائد للمكلفين سواء من حيث توافر الوقت والجهد المبذول في أثناء تسديد الضرائب المستحقة عليهم بالطرائق التقليدية أو الحماية والامان التي تهيئها المنظومة للأموال العامة التي تسدد إلكترونياً من حساب المكلف لحسابات الهيئة العامة للضرائب ضمن حساب الخزينة الموحد في البنك المركزي فضلاً عن ان منظومة المدفوعات الالكترونية تسهم بدور واضح في دعم الموازنة العامة للدولة عن طريق القضاء على مدة تحصيل الإيرادات الضريبية العامة بطرائق الدفع التقليدية (نقد أو شيكات) والتي قد تصل لنحو اسبوعين فبدلاً من الانتظار عدة أيام حتى تدخل هذه الإيرادات لحسابات وزارة المالية بالبنك المركزي لكي يمكن الانفاق منها على برامج الموازنة فأن المدفوعات الالكترونية تتيح هذه الإيرادات لوزارة المالية بشكل آني.

أما خطوات دفع الضرائب إلكترونياً فتتم في مصر بثلاث خطوات أساسية وكالاتي:-

1- يقوم المكلف بتقديم بياناته (رقم الملف الضريبي، أو الرقم الضريبي) لموظف البنك في شبابيك خاصة تم تخصيصها في فروع المصارف المشاركة في النظام الالكتروني، وذلك لكي يتأكد الموظف من صحة تلك

البيانات عن طريق شاشة المدفوعات الحكومية التابعة لمركز الدفع والتحصيل الالكتروني لوزارة المالية.

2- يقوم المكلف بعد ذلك بملء استمارة يقدمها له موظف المصرف ليحدد فيها نوع الضريبة المراد تسديدها سواء كانت ضريبة مبيعات أم ضرائب عامة أم ضرائب مرتبات أم ضرائب دمغة أم ضريبة تدفع تحت نظام الخصم من المنبع، ويذكر فيها أيضاً المدة المراد التسديد عنها وقيمة المبلغ المسدد. وبعد ذلك يقوم موظف المصرف بطبع أشعار أو أذن بالتسديد يكتب فيه كل تلك البيانات السابقة ليقوم المكلف بالتأكد من صحتها ثم يوقع، فضلاً عن دفع مبلغ الضريبة سواء نقداً في حالة عدم وجود حساب مصرفي، أم خصماً من حساباته المصرفية في حالة وجود حساب.

3- يقوم موظف المصرف بعد ذلك بإتمام عملية التحصيل، وتسجيلها على شاشات المنظومة الالكترونية ثم يسلم المكلف إيصال مصرفي بتمام عملية التسديد. وبعد إتمام عملية التسديد يقوم مركز الدفع والتحصيل الالكتروني لوزارة المالية بإخطار الهيئة العامة للضرائب بتمام عملية التسديد للضريبة لتقوم بدورها بإثبات ذلك في سجلاتها وفي ملفات المكلفين لديها. وبذلك فأن المكلف أصبح لديه طرف ثالث يشهد على عملية تسديد الضريبة، ثم يتجه المكلف بإقراره الضريبي الى الفرع التابع للسلطة الضريبية كي يتم تسليمه مع صورة إيصال التسديد الذي حصل عليه من المصرف (www.elwadynews.com).

تشهد مصر منذ تطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني للمدفوعات والمتحصلات الحكومية عام 2009 تطور في ادائها حيث ارتفع اجمالي التحصيل الالكتروني لمستحقات ضرائب الدخل بشقيه شيكات ومدفوعات الكترونية بنحو 9 مرات إذ قفز من 8.6 مليار جنيه عام 2009 الي نحو 74 مليار جنيه العام الماضي كما تضاعفت النسبة في ضرائب المبيعات 7 مرات لتقفز من 10 مليارات

عام 2009 الي 77 مليار جنيه العام الماضي. و3 مرات في مصلحة الجمارك وارتفعت المتحصلات التي تتم عبر الجهاز المصرفي من 2.3 مليار جنيه عام 2010 الي 6 مليارات جنيه العام الماضي ومنذ تطبيق التحصيل الإلكتروني للجمارك (منظومة الحسابات الجارية الجمركية) عام 2012 وهناك ارتفاع ملحوظ في قيمة التحصيل الإلكتروني تزيد على 5 أضعاف حيث ارتفعت نسبة التحصيل الإلكتروني من 2 مليار جنيه عام 2012 إلى 11 مليار جنيه العام الماضي (www.rosaelyoussef.com).

أما في لبنان فأن تنفيذ عمليات التسديد الإلكترونية عن طريق الانترنت تتم عن طريق فتح حساب وحيد لدى كل مصرف يرغب بتقديم هذه الخدمة يسمى (الحساب التجميعي)، إذ تتجمع الضرائب التي يتم استيفائها من حسابات المكلفين بموجب تحويلات الكترونية لمصلحة وزارة المالية عن طريق قيام المكلف بالدخول الى حسابه الخاص الموجود على صفحة مصرفه الإلكترونية، إذ يختار المعاملة التي يود تأدية ضريبتها إلكترونياً، ويتم تحويل المبلغ من حسابه الخاص الى حساب وسيط بأسم الخزينة اللبنانية. وفي نهاية يوم العمل يتم تحويل المبالغ المجمعة في هذا الحساب الى حساب الخزينة في مصرف لبنان.

أن من أهم مميزات هذه الخدمة أنه أصبح بإمكان المكلف اللبناني أن يسدد ضرائبه الكترونياً على مدار الساعة وفي كل أيام السنة بما فيها أيام الاعياد. فضلاً عن أن الانظمة المستعملة لإطلاق هذه الخدمة تحافظ على سرية المعلومات الإلكترونية المتعلقة بها وتمنع أي طرف خارجي من الاطلاع عليها. أما الجهات المستفيدة من تسديد الضرائب إلكترونياً هم "المكلف، والخزينة العامة، والمصارف اللبنانية".

وهناك بعض الخطوات التي يجب على المكلف اللبناني اتباعها لدفع مبلغ الضريبة الكترونياً كالضريبة على الأملاك المبنية وكالاتي:-

- 1- دخول المكلف الى موقع وزارة المالية.
- 2- النقر على الايقونة التي تشير الى خدمة الدفع الإلكتروني للأملاك المبنية.
- 3- ملء البيانات الآتية: المحافظة، القضاء، المنطقة العقارية، العقار، القسم، والبلوك. ثم الضغط على كلمة بحث.
- 4- الاختيار من اللائحة: رقم الجدول، رقم المكلف، سنة التكليف، سنة الايراد، الضريبة، غرامة التحقق، غرامة التحصيل، والمجموع.
- 5- ملء البيانات الشخصية: الاسم، البريد الإلكتروني، الهاتف، الخليوي، البلد، المدينة، العنوان، والرمز البريدي.
- 6- ملء بيانات البطاقة الائتمانية: نوعها، رقمها، تاريخ انتهاء صلاحيتها، والرقم السري.
- 7- ستظهر بعد ذلك على الشاشة أن العملية تمت بنجاح، فضلاً عن تزويد المكلف بتفاصيل العملية، رقمها، المبلغ المدفوع، والعملية (اللبنانية).
- 8- ستصل بعد ذلك رسالة قصيرة SMS على الهاتف الجوال من وزارة المالية تبلغ المكلف بأن عملية تسديد الضريبة تمت بنجاح (www.abl.org.lb.com).

عن طريق ما تم عرضه من الطرائق الحديثة في تحصيل الضريبة، واهمها تحصيل الضريبة بوساطة التحويل الإلكتروني (الانترنت) عن طريق توظيف تقنية المعلومات وعن طريق التجارب التي عملت بها كل من مصر، ولبنان، والاردن حول تحصيل الضريبة بشكل الكتروني، يمكن القول بأنه من الممكن الافادة من هذه التجارب وتبنيها وتطبيقها في العراق من لدن الهيئة العامة للضرائب ليس فقط في عملية تحصيل الضريبة بشكل الكتروني وإنما يشمل كافة اجراءات التحاسب الضريبي لمواكبة الانظمة

الضريبية المتطورة وتعزيز دور الضريبة لكي يحتل مكانة مرموقة بين الإيرادات العامة للدولة، فضلاً عن ما تحققه هذه الطرائق من فوائد تتمثل في تأمين استيفاء سريع للضرائب الى الخزينة العامة للدولة وتحسين وتطوير اجراءات التحاسب الضريبي للمكلفين والقضاء على مخاطر نقل الاموال لاسيما في ضوء المخاطر الامنية التي يشهدها العراق، وتخفيف الضغط على موظفي السلطة الضريبية في عملية تحصيل الضريبة من المكلفين وذلك عن طريق الانتقال الى الدفع الالكتروني عن طريق الانترنت وتسهيل أمور المكلفين في حال تواجدهم خارج البلاد في الوقت الذي يتوجب عليهم دفع مبلغ الضريبة المستحقة عليهم والحد من استعمال الورق والبريد وتبني السلطة الضريبية أسلوب تحصيل الضرائب إلكترونياً.

المبحث الثالث

اجراءات عملية التحاسب الضريبي

سيتم تناول ماهية التحاسب الضريبي في ثلاثة اجزاء خصص الجزء الاول منه لتحديد مفهوم التحاسب الضريبي ويختص الجزء الثاني ببيان مكوناته ويتناول الجزء الثالث اجراءات عملية التحاسب الضريبي.

أولاً: مفهوم التحاسب الضريبي

يقصد بعملية التحاسب الضريبي بصفة عامة "التنظيم الفني للضريبة الذي يتناول كيفية قياس المادة الخاضعة للضريبة، وربط، وتحصيل الضريبة على نتيجة هذا القياس" (بدوي، 2005: 15).

اما (أمين، 2000: 50 - 51) فقد عرف نظام التحاسب الضريبي بأنه " ذلك العنصر من عناصر النظام الضريبي الذي يختص بتنفيذ أحكام التشريع الضريبي" فهو الذي يتولى تطبيق أحكام التشريع الضريبي المتضمنة للسياسة الضريبية والسعي لتجسيدها على واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وعليه فأن مستوى أداء هذا النظام يشكل العامل المتحكم في مستوى تجسيد أهداف

السياسة الضريبية على أرض الواقع لأن أهداف النظام الضريبي مهما كانت طموحة ومهما كانت أدواتها الفنية متقنة الإعداد والتنظيم ومصممة لتلبي احتياجات المصلحة العليا لأبناء المجتمع في ضوء معطيات الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية للدولة والمجتمع، فأن تجسيدها وترجمتها إلى واقع ملموس يعتمد على وجود نظام فعال وكفاء للتحاسب الضريبي وأن أي قصور أو خلل يرافق هذا النظام لابد أن ينعكس بشكل مباشر على فاعلية النظام الضريبي برمته وعلى قدرته في تحقيق الأهداف والنتائج المتوخاة منه.

مما تقدم يمكن أن نعرف التحاسب الضريبي بأنها الاجراءات التي تقوم بها الهيئة العامة للضرائب والفروع التابعة لها من عمليات متسلسلة من اجل وصول الإيرادات الضريبية الى الخزينة العامة للدولة وتبدأ من عملية تقدير الضريبة على المكلفين وصولاً الى التحصيل والجبائية".

ثانياً: المكونات الأساسية لنظام التحاسب الضريبي

يمكن تلخيص المكونات الأساسية لنظام التحاسب الضريبي بالاتي:-

أ- القواعد (الأحكام) التشريعية

نظراً للأهمية الكبيرة والمتزايدة للضرائب فقد أحاطتها معظم القوانين بحماية خاصة تنظمها، إذ استقر مبدأ دستوري في الدول المتقدمة بأن فرض الضرائب لا يتم إلا بناءً على قانون يوافق عليه ممثلو الشعب (حشيش، 1984 : 26) أن التطور الدستوري للدول الحديثة قد أدى الى قاعدة دستورية مستقرة تعرف بقاعدة " قانونية الضريبة "ومقتضى هذه القاعدة أن فرض الضرائب وتعديلها والغائها والإعفاء منها لا يتم إلا بقانون، أي لابد أن يكون مصدرها التشريع (البطريق، 1984: 202) أن الأحكام القانونية لا تقف عند حدود الهيكل الضريبي والتنظيم الفني للضريبة فحسب، بل يمتد ليشمل كل ما يتعلق

بالقواعد العامة لإجراءات تحقيق الضريبة وتحصيلها وطرائق الطعن في اجراءات الإدارة الضريبية وتوقيطاتها وشروطها وغير ذلك من مشاكل كثيرة تقع ضمن إجراءات التحاسب الضريبي بين الإدارة الضريبية والمكلفين ، وعليه فإن الأحكام التشريعية التي تتناول إجراءات التحاسب الضريبي تشكل القواعد الأساسية التي تضبط الوظائف والفعاليات والإجراءات التي يؤديها نظام التحاسب الضريبي (أمين، 2000: 51).

ب- التنظيم الإداري

أن التنظيم الإداري يتألف من السلطة الضريبية، والإدارات، والجهات الساندة الأخرى (الإدارات الحكومية، الشركات العامة، المنظمات المهنية والاتحادات). إذ تتولى السلطة الضريبية بشكل رئيس عملية التحاسب الضريبي، وهي المعنية بشكل مباشر بتطبيق الأحكام القانونية القانونية الخاصة بالضريبة، وتجري عن طريقها عملية معالجة، وحفظ البيانات، والمعلومات المتعلقة بحصر المكلفين، ومصادر دخلهم وتوظيفها لأغراض تقدير وفرض الضريبة، فضلاً عن إن هذه الإدارة هي المعنية بتنظيم العلاقة بين السلطة الضريبية والمكلفين بالشكل الذي يعمل على تعزيز الثقة المتبادلة بينهم وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية التحاسب الضريبي، وهذا يتطلب الدعم، والإسناد من الجهات، والمنظمات الساندة المشار إليهما (السويطي، 2008: 54).

ت- القضاء الضريبي

يعرف القضاء الضريبي بأنه الجهة القضائية المختصة (سواء كانت مستقلة أم غير مستقلة) والتي يعهد إليها أمر البت في الخصومات التي تنشأ بين المكلف والسلطة الضريبية حول مسائل مختلفة كتقدير الضريبة، وفرضها، وجبايتها على وفق مبادئ وأصول التقاضي (العنزي، 2001: 108). ويعد القضاء الضريبي أحد مقومات النظام الضريبي بشكل عام، ونظام

التحاسب بشكل خاص، لأن مهمة القضاء لا تقتصر على فض النزاعات الضريبية، وإنما يقوم بوظيفة الرقابة القضائية، وسلامة تطبيق القوانين، وتحقيق العدالة الضريبية فهو الطريق الشرعي للمكلفين عندما يشعرون بالتعسف في أثناء تطبيق القانون، أو عند حرمانهم من الاستفادة من بعض الحقوق، أو عند تكييف بعض الأحكام الجزائية ضدهم (السعيد، 2013: 51).

ثالثاً: إجراءات عملية التحاسب الضريبي

تعد عملية التحاسب الضريبي عملية شاملة لكل الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى وصول الإيرادات الضريبية إلى الخزينة العامة للدولة، أي أنها تبدأ من عملية الحصر الضريبي للمكلفين وتنتهي بعملية الاعتراض على التقدير الضريبي. ولكن أغلب التشريعات الضريبية تشير إلى أن عملية التحاسب الضريبي تبدأ من عملية تحديد الوعاء الضريبي ومن ثم ربط الضريبة وتحصيلها. واجراءات التحاسب الضريبي يقصد بها مجموعة الاجراءات التطبيقية المكتبية المؤدية إلى تنظيم جداول التكاليف وطرحها ذمة على المكلفين للتحصيل على وفق القواعد المقررة، وذلك بموجب القوانين والتشريعات والانظمة والتعليمات النافذة. وهذه الاجراءات قد تطول وقد تقصر بحسب الحال ولكنها لا بد ان تمر بثلاث مراحل (الخطيب وشامية، 2003: 188) وهي كالآتي:-

1- تحديد الوعاء الضريبي

أن الوعاء الضريبي يعد ركناً أساسياً من أركان التنظيم الفني للضريبة لما يحتله من أهمية بالغة فلا يمكن تصور فرض أي ضريبة ما لم يتمكن المشرع الضريبي من تحديد الوعاء الذي سوف يتم فرض الضريبة عليه، إذ ان عدالة ووفرة الحصيلة الضريبية يعتمد على حسن اختيار وعائها ووعاء الضريبة في العصر الحديث هو الثروة، ويعرفه بعض الكتاب بأنه الثروة التي تخضع للضريبة والتي تقاس الضريبة بها (العلي، 2009 :

(135)، كما ويعرف (العمرى، 1988: 98) الوعاء الضريبي بأنه المنبع الذي تغترف منه الدولة مئونها بوساطة الضرائب، أو بعبارة أخرى ما يخضع للضريبة، أن تحديد الوعاء الضريبي له أهمية خاصة من قبل الدول من حيث الحصيلة الضريبية وعدالة التوزيع فاتبعت هذه الدول طرائق مختلفة للتقدير (رمضان، 2002: 499). وعليه يمكن التمييز بين نوعين من الطرائق والتي يمكن عن طريقها تحديد الوعاء الضريبي هما:-

1- الطريقة غير المباشرة

أن هذه الطريقة تعتمد على قرائن ودلائل تشير إلى قيمة الوعاء (السعدي، 2007: 32)، أي أن السلطة المالية تتخذ من العناصر الخارجية دليلاً على مقدار الدخل الخاضع للضريبة، ويتم ذلك بأسلوبين هما:

أ- أسلوب تقدير الدخل على أساس المظاهر الخارجية

في ظل هذه الطريقة تلجأ السلطة الضريبية إلى تقدير الدخل الخاضع للضريبة عن طريق الاستناد إلى بعض المظاهر الخارجية، كأن تعتمد في تقدير دخل المكلف أو ثروته على أساس القيمة الإيجارية لمنزله أو عدد النوافذ والأبواب الموجودة في منزل المكلف أو غيرها من المظاهر الخارجية الأخرى، فكلما زاد هذا العدد عد ذلك قرينة على ارتفاع دخل المكلف (دراز وأبو دوح، 2006: 161).

ب- أسلوب التقدير الجزافي:

بموجب هذه الطريقة يتحدد الدخل الخاضع للضريبة على أساس تقريبي قائم على القرائن، إذ يتم تطبيقها استناداً إلى عدد العمال وأجورهم وعدد الآلات والطاقة الانتاجية لهذه الآلات وحجم رأس المال وغيرها (نور وآخرون، 2003: 327). والسلطة الضريبية تلجأ إلى تطبيق هذا الأسلوب عادة عندما يمتنع المكلفون عن تقديم إقراراتهم الضريبية أو في حالة عدم وجود دفاتر محاسبة منتظمة وأمانة للمكلف تبين القيمة الحقيقية لوعاء الضريبة، وقد أعطى النظام الضريبي للمكلف الحق

بأن يقدم للإدارة الضريبية ما يثبت خطأ التقدير (السعدي، 2007: 34-35).

2. الطريقة المباشرة

تلجأ السلطة المالية وفقاً لهذا الأسلوب في تقدير الوعاء الضريبي بالنظر إلى تفصيلات تكوينه أي إلى قيمة الوعاء مباشرة (السلطان، 2004: 41) وهذه الطرائق هي:

أ. التقدير الإداري المباشر

في ظل هذا الأسلوب يحق لدائرة الضريبة تحديد دخل المكلف الحقيقي باتباع مختلف الوسائل التي يتحقق بموجبها الوصول إلى دخل المكلف دون أن تكون ملزمة باتباع قرينة معينة، وتقوم الإدارة الضريبية بجمع المعلومات عن المكلف ونشاطه وحجم الأعمال وغيرها وهذه الطريقة تحتاج إلى عدد من الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة (ياسين، 2012: 302).

ب- التقدير الذاتي

أن التقدير الذاتي يعد من الأساليب الحديثة التي يتم إتباعها في معظم النظم الضريبية المتقدمة، ويقصد به أن يتولى المكلف بنفسه تقدير دخله الخاضع للضريبة، وحساب قيمة الضريبة المستحقة، وبمبادرة ذاتية (أبو كرش، 2004: 273). فعن طريق الاعتماد على الإقرار الضريبي الذي يقدمه المكلف للسلطة الضريبية، وعلى الدخل السنوي الذي تظهره الحسابات الختامية له يتم تحديد الوعاء الضريبي. ولذلك يترتب على المكلف مسؤوليات تتمثل بالاحتفاظ بسجلات كافية وملاءمة وتحقق الموثوقية للسلطة الضريبية (الخرسان، 2006: 46).

2- تحديد مقدار الضريبة

يتضمن ربط الضريبة بتحديد المادة الخاضعة للضريبة، إذ تقوم الإدارة الضريبية بتحديد الوعاء الضريبي أيأ كان الأسلوب أو الطريقة المستعملة التي تم الحديث عنها سابقاً، يلي ذلك تحديد مقدار الضريبة أو

تحديد دين الضريبة، ونعني بتحديد مقدار الضريبة "تطبيق سعر معين على المادة الخاضعة للضريبة" (الجناي، 2007: 146)، ويعرف (دراز، 1988: 226) تحديد دين الضريبة ايضاً بأنه "حساب قيمة الضريبة المستحقة على الممول".

3- تحصيل الضريبة

تعتبر مرحلة تحصيل الضريبة هي المرحلة النهائية من مراحل التحاسب الضريبي وهي من المراحل المهمة، ذلك لأن الاخفاق في الجباية ومهما كان سببه يضر بالخزانة العامة وقد يؤدي الى عجز في الموازنة (العلي، 2011: 172). وبقصد بتحصيل الضريبة هي مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع تنفيذ وبالتالي جمع المتحصلات الضريبية وإيصالها إلى الخزنة العامة. وتتبع الإدارة الضريبية طرائق مختلفة في تحصيل الضريبة المقدرة وتختلف باختلاف أنواع الضرائب، إذ هناك ضرائب يمكن تحصيل مقدارها فوراً وقد يقتضي الأمر في حال آخر الانتظار بعض الوقت لحين تحقيق الدخل كما هي الحال في الشركات والانتظار إلى نهاية السنة المالية للوصول إلى المركز المالي وإلى نتيجة النشاط من ربح أو خسارة. وهناك بعض الاعتبارات والمتغيرات التي لابد على الإدارة الضريبية الأخذ بها بنظر الاعتبار عند اختيار أسلوب التحصيل التي تحقق كلا من الاقتصاد في نفقات الجباية والملاءمة في تحديد المواعيد الأداء الضريبي من دون التعسف أو التعقيد في الإجراءات الإدارية (خضر، 2008: 50).

المبحث الرابع

الجانب العملي للمبحث

تمهيد:

يعرض هذا المبحث الجانب التطبيقي للمبحث، ويحتوي على مطلبين، تطرق الأول منها الى استعراض اجراءات التحاسب الضريبي المعتمدة في الهيئة العامة

للضرائب للمكلفين بدفع الضريبة (افراد وشركات) / فرع الديوانية.

أما المطلب الثاني فيصف أداة جمع بيانات عينة البحث، وهي الاستبانة وكيفية تصميمها، ووصف فقراتها، وعرض، وتحليل، ومناقشة نتائجها المستخلصة من البيانات التي أظهرتها استمارات الاستبيان. كما يقدم تفاصيل عن اختيار العينة، والمدة الزمنية التي يغطيها البحث.

المطلب الأول - اجراءات التحاسب الضريبي المعتمدة في الهيئة العامة للضرائب للمكلفين بدفع الضريبة (افراد وشركات) / فرع الديوانية

هنالك جانبين في عملية التحاسب الضريبي اولهما الجانب العلمي وهذا جانب نظري والذي تم التطرق اليه سابقاً، اما الجانب الثاني فهو الجانب الفني وهو الجانب التطبيقي الذي سيتم التطرق اليه في هذا المطلب، لذا يعرض هذا المطلب اجراءات التحاسب الضريبي المعتمدة في الهيئة العامة للضرائب للمكلفين (افراد وشركات) / فرع الديوانية، إذ يقدم الجزء الأول منه اجراءات التحاسب الضريبي الخاصة بالمكلفين (الأفراد)، أما الجزء الثاني فتطرق الى اجراءات التحاسب الضريبي للمكلفين (الشركات) المتبعة في شعبة الشركات.

أولاً: اجراءات التحاسب الضريبي للمكلفين (الافراد) / فرع الديوانية:

هناك سلسلة من الاجراءات التي تتبعها الهيئة العامة للضرائب لإنجاز عملية التحاسب الضريبي وهي كالآتي:-

- 1- تأشير المعاملة الضريبية في سجل الوارد.
- 2- تقديم تقرير ضريبة الدخل إلى الوحدة التخمينية المعنية يتضمن جدول معلومات عن حياة المكلف الاجتماعية، ومصادر دخله بالنسبة للأشخاص غير المشمولين بنظام مسك الدفاتر التجارية ويقدم مع هذا التقرير القوائم المالية للأشخاص المشمولين بنظام مسك الدفاتر إلى

- 1- ينبغي على المكلف (الشركة) في بادئ الامر تقديم الاقرار الضريبي بعد انتهاء السنة المالية ولغاية 5/31 من كل سنة تقديرية كما جاء في الفقرة (2) من المادة (27) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل، مرفقاً به القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات وتقرير الادارة على ان تكون الحسابات موقعة من قبل المحاسب والمدير المفوض ومراقب الحسابات بالنسبة للشركات المحدودة وبالنسبة للشركات المساهمة تتضمن فضلاً عما ذكر مصادقة مجلس الادارة كذلك ينبغي مصادقة نقابة المحاسبين والمدققين لتلك الحسابات.
 - 2- بعد قيام المكلف بتقديم اقراره الضريبي مع مرفقاته يثبت في سجل الوارد وترفق معه اضبارة الشركة الموجودة لدى شعبة الشركات اذ تتم مراجعة تلك الاضبارة التي تعد بمثابة التاريخ التعريفي للشركة للتعرف من خلالها على طبيعة عمل الشركة ونتائج اعمالها للسنوات السابقة التي يمكن الاستفادة منها في عملية التحاسب الضريبي.
 - 3- تقدم بعد ذلك اضبارة المكلف (الشركة) الى موظف السلطة المالية المختص (المخمن) والذي يقوم بالإجراءات التالية:-
 - أ- يقوم المخمن بعملية الفحص للتأكد من توافر الشروط الشكلية في البيانات المالية المقدمة من حيث كونها مدققة من قبل مراقب الحسابات وموقعة من قبل المدير المفوض والمحاسب ومصادقة نقابة المحاسبين والمدققين عليها.
 - ب- يقوم المخمن بدراسة الحسابات وبما يتوافر لديه من معلومات عن الشركة أو من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها من المقتبسات (المعلومات التي ترد الى السلطة المالية من الدوائر والجهات التي يتعامل معها المكلف والتي توضح المبالغ التي حصل عليها المكلف نتيجة تعامله معها).
 - التخمينية المعنية وتتم عملية اجراء التقدير أو التحاسب من قبل المخمن باعتماد الضوابط والأرباح المقدرة بالقوائم المالية.
 - 3- التدقيق: يتم تدقيق المعاملة من حيث مدى إيفائها للمتطلبات القانونية وان عملية التقدير قد جرت وفقاً للقانون.
 - 4- اللجوء إلى القضاء في حالة الاختلاف على مبلغ التقدير المقدم من قبل المكلفين والتقدير الخاص بالضريبة وبذلك يلجأ المكلف إلى القضاء لحسم الموضوع.
 - 5- المراجعة: يقوم بمراجعة المعاملة من حيث سلامة الاجراءات السابقة.
 - 6- الجباية: قطع وصل الجباية لمبلغ الضريبة.
 - 7- التحصيل: تسديد مبلغ الضريبة إلى الصندوق.
- وتجدر الإشارة بأن هناك بعض الايرادات الضريبية الواردة من الاستقطاع المباشر لا تخضع إلى هذه الاجراءات، إذ يقوم كل مستخدم (بكسر الدال) في القطاع الخاص والمختلط والمؤسسات الحكومية بطلب العدد الكافي من استمارة ض.د (14) من قسم الاستقطاع المباشر في مركز الهيئة أو فروعها وتوزيعها على المستخدمين (بفتح الدال) وتملاً من قبلهم ويقوم موظف الحسابات لدى المستخدم باحتساب مبلغ الضريبة لكل مستخدم (بفتح الدال) بعد تنزيل المبالغ غير الخاضعة للضريبة وبيان نوعها ومقدارها ثم ينظم جدول استقطاعات ضريبة الدخل المعد من قبل الهيئة ويكون مدير الحسابات أو المحاسب أو من يقوم مقامهما مسؤولاً عن تقديم التقارير والجدول والاستمارات بمواعيدها المحددة وآخر موعد لها في 5/31 من السنة المالية المنتهية.
- ثانياً: اجراءات التحاسب الضريبي للمكلفين (الشركات) المتبعة في شعبة الشركات / فرع الديوانية
- أن خطوات واجراءات تحديد الدخل الخاضع للضريبة تتمثل على النحو الاتي:-

- ت- بعد ذلك يطلب من المكلف (الشركة) العقود المهمة والتحليل الخاصة بالحسابات واية وثائق أخرى يراها ضرورية.
- ث- بعد ذلك يتم تحديد الدخل الخاضع للضريبة لكي يتم حساب ضريبة الدخل. والاجراء المتبع في شعبة الشركات فرع الديوانية ولكون غالبية الشركات هي من الشركات المحدودة ولكون مصلحة الادارة مرتبطة بمصلحة المالكين فيها وبروز مشكلة التأثير في رأي مراقب الحسابات وللنقص الواضح في عدد ومؤهلات المخمينين مما يعوق تحليل البيانات المالية ولانعدام الثقة بين السلطة المالية والمكلف نجد ان المخمن يلجأ الى تحديد الدخل الخاضع للضريبة على وفق الضوابط وعلى أساس 18% بالنسبة لشركات التجهيز و 20% بالنسبة لشركات التنفيذ هذا بالنسبة لشركات المقاولات والتجارة العامة، وتحسب تلك النسبة من اجمالي الايرادات الواردة في الحسابات واذا كان لدى المخمن شيئاً من المقتبسات وكتب التأييد فأنها تعتمد في تحديد الايرادات ويتم تحديد الدخل الخاضع للضريبة بغض النظر عن رقم الايرادات الواردة في الحسابات سواء كانت زيادة أو نقص. بعد ذلك يقوم المخمن بالمقارنة بين الدخل بموجب الحسابات والدخل بموجب الضوابط أو ما يسمى لديهم (الربح المقترح) فاذا كان الدخل بموجب الحسابات اكبر من الدخل بموجب الضوابط أو مساوي له يتم اعتماده واذا كان اقل يتم اعتماد الدخل بموجب الضوابط، والضوابط تمثل عوناً أو دليلاً للقائمين بعملية التقدير وقد تم وضعها على وفق مؤشرات مالية واقتصادية لكل نوع من أنواع النشاط قد يرد فيها الدخل نسبية من الايرادات او مبلغاً مقطوعاً وكما هو وارد في ضوابط المهن والاعمال التجارية التي تم اعمامها من قبل الهيئة العامة للضرائب على فروعها للعمل بموجها في مقر الهيئة العامة للضرائب وفروعها.
- ح- بعد تحديد الدخل الخاضع للضريبة واحتساب ضريبة الدخل بنسبة 15% من الدخل الخاضع للضريبة يجب ان يقتزن هذا الاجراء بموافقة المكلف أو من يخوله قانوناً على مذكرة التخمين التي تعد من قبل المخمن والمثبت عليها عملية التحاسب الضريبي. وعند عدم اعتراض المكلف أو من يخوله قانوناً تقدر الشركة احتياطياً كما هو معمول به لحين اكمال التحليل المطلوبة وتقديم المستندات اللازمة وخلال خمس سنوات يعد التقدير نهائياً وفقاً للمادة (32) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة (1982) المعدل. اما في حالة اعتراض المكلف على التقدير فتتم احالة اضبارة الشركة الى قسم الرقابة والتدقيق في الهيئة العامة للضرائب بعد تسديد 25% من مبلغ الضريبة ومن ثم تعاد الاضبارة الى شعبة الشركات فرع الديوانية للتحاسب على الدخل الذي يتم التوصل اليه على أساس نتائج التدقيق.
- 4- تحال اضبارة الشركة بعد اكمال اجراءات التخمين الى المدقق الداخلي للتأكد من سلامة الاجراءات المتخذة من قبل المخمن سواء من حيث تحديد الدخل الخاضع للضريبة وحساب مبلغ الضريبة ولا بد من الاشارة هنا الى ان اجراءات التدقيق شكلية.
- 5- بعد ذلك ترفع الاضبارة الضريبية الى مدير الفرع أو مدير قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب للمصادقة على التقدير وحسب الصلاحيات فضلاً عن ذلك فأن مدير الفرع يتولى دراسة الاضبارة المنجز تخمينها أو المعارض عليها للتأكد من سلامة الاجراءات وطلب الايضاحات التي يراها ضرورية وبعد اكتمال الاجراءات كافة يتخذ القرار بالمصادقة أو احالة المعاملة الضريبية الى الهيئة العامة للضرائب سواء لغرض المصادقة أم التدقيق. والشكل (2) يلخص اجراءات التحاسب الضريبي في شعبة الشركات: مما تقدم يمكن القول بأن السلطة الضريبية تستخدم وسائل واجراءات تقليدية في عملية التحاسب الضريبي

البحث والاستثمارات التي أستردت والخاضعة للتحليل إذ تم توزيع (50) استمارة استبيان على موظفي الهيئة العامة للضرائب، وتم تسلم (47) استمارة استبيان صالحة للتحليل. وبعد ذلك تم تفرغ الإجابات التي تم الحصول عليها عن طريق استمارات الاستبيان المكونة من ثلاثة محاور تضمنت (37) فقرة. ووظف الباحث في البحث مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات (1-5) لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً عن طريق إعطاؤها أوزان نسبية. كما وظفت في البحث الحزمة الإحصائية SPSS لتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة استمارات الاستبيان. أما أهم الأساليب الإحصائية الموظفة في التحليل فقد كانت النسب المئوية للإجابات (التكرارات)، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعاملات الاختلاف لتحديد قوة الاختلافات بين أزواج المتغيرات، وتم توظيف تحليل (t) الإحصائي لاختبار فرضيات الارتباط، وجرى اختبار فرضيات التأثير للبحث عن طريق تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)؛ لأن هذه الأساليب بأعتقادنا أكثر ملائمة لهذا النوع من البيانات.

جدول (1) الاستثمارات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل

عدد الاستثمارات	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المستردة والخاضعة للتحليل
العينة	العدد	العدد
السلطة الضريبية	50	47

والتحصيل العلمي، والتخصص العلمي، والعنوان الوظيفي، واخيراً سنوات الخدمة، وقد لخصت النتائج في الجدول التالي:

جعلها تتسم بالروتين وطول وقت انجازها، فضلاً عن أن الهيئة العامة للضرائب تفتقر الى الوسائل التقنية الحديثة اللازمة لتطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي التقليدية الى اجراءات تحاسب الكترونية، إذ أن التطور الحاصل لدى السلطة الضريبية حالياً لا يتعدى أكثر من مجرد إمتلاكها موقع الكتروني على شبكة (الانترنت) مصمم فقط لغرض التصفح والتعرف على معلومات عامة عن الهيئة. لذا فمن الضرورة ان تسعى السلطة الضريبية الى تبني نظام دفع وتحصيل الكتروني للضرائب يمكن من خلاله تحسين وتطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي بما يخدم جانبي العملية الضريبية (الادارة الضريبية والمكلفين).

المطلب الثاني - وصف عينة البحث

أولاً- طبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية كون أن مجتمع الدراسة مكون من عدة طبقات متجانسة في الوصف الإحصائي لا يمكن ركود أحداها على حساب الأخرى مكونة من (47) شخصاً من موظفي الهيئة العامة للضرائب التي تضمنت على من هم بدرجة مدير، معاون مدير، مسؤول شعبة، مخمن، ومدقق. وقد استغرقت مدة جمع البيانات التي أبتدأت بتوزيع الاستمارة ومن ثم جمعها من مفردات العينة ما يقارب (15) يوماً، والجدول (1) يوضح عدد الاستثمارات التي تم توزيعها على مجتمع

ثانياً- المعلومات العامة لعينة البحث: قام الباحث باحتساب التكرارات ونسبها والمتعلقة بكل فقرة من فقرات المعلومات العامة لعينة البحث وتشمل الجنس، والعمر،

جدول رقم (2) يمثل التكرارات ونسبها للمعلومات العامة عينة البحث

الجنس			العمر			التحصيل الدراسي			التخصص العلمي			العنوان الوظيفي			سنوات الخدمة		
نوع الجنس	التكرار	النسبة المئوية	الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية	التحصيل العلمي	التكرار	النسبة المئوية	التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية	العنوان الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية	سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	20	42.6	أقل من 25	1	2.1	اعدادية	2	4.3	محاسبة	25	53.2	مدير فرع	1	2.1	أقل من 5	2	4.3
انثى	27	57.4	25-35	4	8.5	دبلوم	12	25.5	ادارة اعمال	11	23.4	معاون مدير	1	2.1	5-10	4	8.5
المجموع	47	100.0	35-45	22	46.8	بكالوريوس	30	63.8	اقتصاد	4	8.5	مدير قسم	2	4.3	10-15	15	31.9
			45-50	11	23.4	دبلوم عالي	3	6.4	حاسوب	2	4.3	مسؤول شعبة	2	4.3	أكثر من 15	26	55.3
			أكثر من 50	9	19.1	المجموع	47	100.0	اخرى	5	10.6	مدير تدقيق	1	2.1	المجموع	47	100.0
			المجموع	47	100.0				المجموع	47	100.0	مدقق	3	6.4			
												مخمن	23	48.9			
												رئيس ملاحظين	3	6.4			
												ملاحظ	2	4.3			
												مدير حسابات	1	2.1			
												محاسب	4	8.5			
												م. مهندس	2	4.3			
												احصائي	2	4.3			
												المجموع	47	100.0			

ثالثاً- الاحصاءات العامة

والتحصيل الالكتروني للضرائب والمحور الخاص

احتسب الباحث بعض الاحصاءات العامة المتعلقة بالتحاسب الضريبي وعلى النحو الاتي:

باجابات العينة المدروسة وهذه الاحصاءات متمثلة أ- تشخيص واقع المتغير المستقل (نظام الدفع والتكرارات ونسبها بالإضافة الى الاوساط الحسابية والتحصيل الالكتروني للضرائب)

والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والاهمية يوضح الجدول رقم (3) آراء المجيبين عينة البحث النسبية لكل فقرة من فقرات المحور الخاص بنظام الدفع بشأن المحور الثاني من الاستبيان المتعلق بنظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب وهي كآلاتي:-

جدول رقم (3) آراء المجيبين عينة البحث بشأن المتغير المستقل (نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب)

الفقرة	التكرار ونسبته	لا اتفق تماماً	لا اتفق	لا	محايد	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
x1	التكرار	1	3	4	26	13	4.00	.909	23	80
	النسبة	2.1	6.4	8.5	55.3	27.7				
x2	التكرار	1	1	2	28	15	4.17	.789	19	83
	النسبة	2.1	2.1	4.3	59.6	31.9				
x3	التكرار	2	2	3	27	13	4.00	.956	24	80
	النسبة	4.3	4.3	6.4	57.4	27.7				

83	21	.884	4.15	17	24	3	2	1	التكرار	x4
				36.2	51.1	6.4	4.3	2.1	النسبة	
85	19	.813	4.23	18	25	2	1	1	التكرار	x5
				38.3	53.2	4.3	2.1	2.1	النسبة	
83	23	.955	4.15	18	23	3	1	2	التكرار	x6
				38.3	48.9	6.4	2.1	4.3	النسبة	
84	19	.806	4.21	17	26	2	1	1	التكرار	x71
				36.2	55.3	4.3	2.1	2.1	النسبة	
80	23	.921	4.02	15	22	7	2	1	التكرار	x72
				31.9	46.8	14.9	4.3	2.1	النسبة	
86	19	.800	4.28	19	25	1	1	1	التكرار	x8
				40.4	53.2	2.1	2.1	2.1	النسبة	
83	22	.900	4.13	17	23	4	2	1	التكرار	x9
				36.2	48.9	8.5	4.3	2.1	النسبة	
84	20	.832	4.21	18	24	3	1	1	التكرار	x10
				38.3	51.1	6.4	2.1	2.1	النسبة	
85	19	.820	4.26	19	24	2	1	1	التكرار	x11
				40.4	51.1	4.3	2.1	2.1	النسبة	
84	21	.900	4.19	19	22	3	2	1	التكرار	x12
				40.4	46.8	6.4	4.3	2.1	النسبة	
83	20	.824	4.13	15	26	4	1	1	التكرار	x13
				31.9	55.3	8.5	2.1	2.1	النسبة	
82	22	.914	4.11	17	22	5	2	1	التكرار	x14
				36.2	46.8	10.6	4.3	2.1	النسبة	
78	24	.938	3.89	13	20	11	2	1	التكرار	x15
				27.7	42.6	23.4	4.3	2.1	النسبة	
84	20	.825	4.19	17	25	3	1	1	التكرار	x16
				36.2	53.2	6.4	2.1	2.1	النسبة	
83	20	.84068	4.1360	280	412	62	26	19	التكرار	x
				35	52	8	3	2	النسبة	
									التكرار	

									النسبة
									التكرار
									النسبة
									التكرار
									النسبة

نجد من النتائج المتعلقة بالمحور الثاني من الاستبيان مقداره (0.84)، ومعامل أختلاف (20) الذي يمثل نسبة المتعلق بنظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب تشتت قليلة.

المبينة في الجدول رقم (3) أن قيمة الوسط الحسابي العام للمحور المذكور بلغت (4.13) مما يعني أن آراء عينة البحث أتجهت نحو الاتفاق على فقراته، وبإنحراف معياري

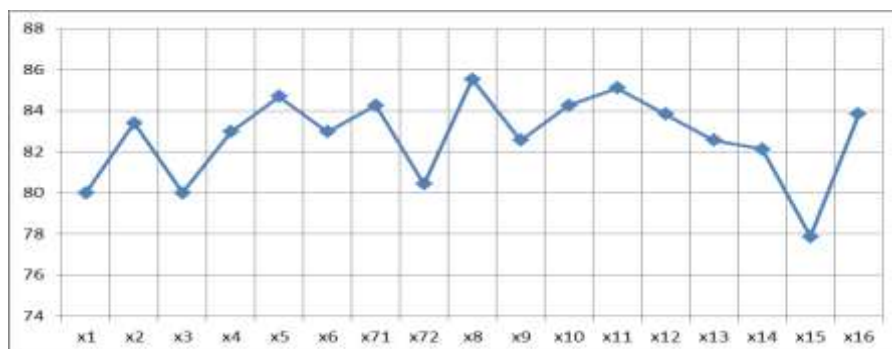
ب- تشخيص واقع المتغير التابع (التحاسب الضريبي) يوضح الجدول رقم (4) آراء المجيبين عينة البحث بشأن المحور الثالث من الاستبيان المتعلق بالتحاسب الضريبي وهي كآلاتي:-

جدول رقم (4) آراء المجيبين عينة البحث بشأن المتغير التابع (التحاسب الضريبي)

الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	التكرار ونسبته	الفقرة
87	15	.635	4.34	19	26	1	1	0	التكرار	y1
				40.4	55.3	2.1	2.1	0	النسبة	
86	15	.629	4.32	18	27	1	1	0	التكرار	y2
				38.3	57.4	2.1	2.1	0	النسبة	
84	20	.825	4.19	17	25	3	1	1	التكرار	y3
				36.2	53.2	6.4	2.1	2.1	النسبة	
85	19	.820	4.26	19	24	2	1	1	التكرار	y4
				40.4	51.1	4.3	2.1	2.1	النسبة	
85	20	.840	4.23	19	23	3	1	1	التكرار	y5
				40.4	48.9	6.4	2.1	2.1	النسبة	
85	19	.813	4.23	18	25	2	1	1	التكرار	y6
				38.3	53.2	4.3	2.1	2.1	النسبة	
83	22	.900	4.13	18	20	7	1	1	التكرار	y7
				38.3	42.6	14.9	2.1	2.1	النسبة	
84	20	.858	4.21	19	22	4	1	1	التكرار	y8
				40.4	46.8	8.5	2.1	2.1	النسبة	
83	21	.884	4.15	17	24	3	2	1	التكرار	y91

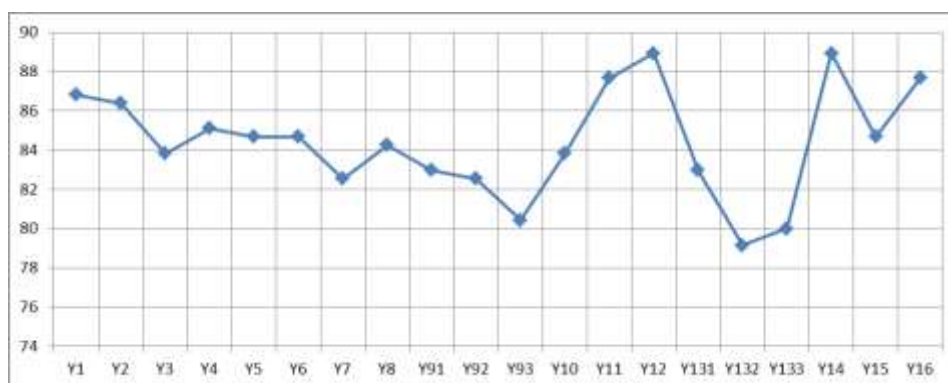
				36.2	51.1	6.4	4.3	2.1	النسبة	
83	24	.992	4.13	18	23	2	2	2	التكرار	y92
				38.3	48.9	4.3	4.3	4.3	النسبة	
80	22	.897	4.02	15	21	9	1	1	التكرار	y93
				31.9	44.7	19.1	2.1	2.1	النسبة	
84	18	.741	4.19	16	26	3	2	0	التكرار	y10
				34.0	55.3	6.4	4.3	0	النسبة	
88	13	.573	4.38	20	25	2	0	0	التكرار	y11
				42.6	53.2	4.3	0	0	النسبة	
89	12	.544	4.45	22	24	1	0	0	التكرار	y12
				46.8	51.1	2.1	0	0	النسبة	
83	22	.908	4.15	18	22	4	2	1	التكرار	y131
				38.3	46.8	8.5	4.3	2.1	النسبة	
79	26	1.042	3.96	16	19	8	2	2	التكرار	y132
				34.0	40.4	17.0	4.3	4.3	النسبة	
80	27	1.063	4.00	17	20	5	3	2	التكرار	y133
				36.2	42.6	10.6	6.4	4.3	النسبة	
89	12	.544	4.45	22	24	1	0	0	التكرار	y14
				46.8	51.1	2.1	0	0	النسبة	
85	20	.840	4.23	19	23	3	1	1	التكرار	y15
				40.4	48.9	6.4	2.1	2.1	النسبة	
88	13	.573	4.38	20	25	2	0	0	التكرار	y16
				42.6	53.2	4.3	0	0	النسبة	
84	18	.75970	4.2202	367	468	66	23	16	التكرار	Y
				39	50	7	2	2	النسبة	

نجد من النتائج المتعلقة بالمحور الثالث من الاستبيان والشكل البياني التالي يمثل رسماً بيانياً للأهمية المتعلقة بالتحاسب الضريبي المبينة في الجدول رقم (4) أن النسبية لكل فقرة من فقرات المحورين نظام الدفع قيمة الوسط الحسابي العام للمحور المذكور بلغت (4.22) والتحصيّل الإلكتروني للضرائب والتحاسب الضريبي اذ مما يعني أن آراء عينة البحث أتجهت نحو الاتفاق على يبينان ان هناك اهمية متباينة للفقرات من ناحية اتجاه فقراته، وبإنحراف معياري مقداره (0.75)، ومعامل اختلاف (18) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.



شكل رقم (1) الاهمية النسبية للمحور (نظام الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب)

من الشكل اعلاه يتضح ان اعلى اهمية مقارنة ببقية فقرات نظام الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب كانت للفقرة الثامنة والتي تنص (يوجد مستوى مقبول من رضا المكلفين عن الاساليب والاجراءات المستخدمة حالياً من قبل الهيئة في تقدير مبلغ الضريبة وتحويلها ويمكن زيادة مستوى القبول من خلال استخدام نظام دفع وتحويل الالكتروني للضرائب) بينما اقل اهمية كانت للفقرة الخامسة عشر والتي تنص (يوجد لدى الهيئة مبرمجين وخبراء يستطيعون تعديل وتحديث وتطوير البرمجيات وتكييفها وفقاً لما يحتاج اليه النظام الالكتروني).



شكل رقم (2) الاهمية النسبية للمحور (التحاسب الضريبي)

من الشكل اعلاه يتضح ان اعلى اهمية مقارنة ببقية فقرات التحاسب الضريبي كانت للفقرتين الثانية عشر والتي تنص (تختصر عملية التحاسب الضريبي الالكتروني الوقت والجهد والتكاليف الناجمة من اجراءات التحاسب الضريبي التقليدي). والرابعة عشر والتي تنص (يتطلب العمل بنظام التحاسب الالكتروني الى استخدام كافة مكونات تكنولوجيا المعلومات (اجهزة الحاسوب، برمجيات، الاجراءات، الشبكات، قواعد البيانات، الموارد البشرية)). بينما اقل اهمية كانت للسؤال الفرعي الثاني من الفقرة الثالثة عشر والتي تنص (تعد السلطة الضريبية مؤهلة حالياً للعمل بنظام تحاسب الكتروني من حيث يمتلك الموظفون مهارات استخدام الحاسوب وبرمجياته).

رابعاً- قياس مصداقية وثبات الاستبانة

لقد تم قياس مصداقية وثبات فقرات الاستبانة للمحورين نظام الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب والتحاسب الضريبي ولفقرات الاستبانة ككل وقد اثبتت النتائج من خلال اختبار معامل الفا كرونباخ الذي بلغت قيمته 99% لكلا المحورين والاستبانة بشكل عام بأن الاستبانة المستخدمة من قبل الباحث تتميز بالمصداقية والثبات مما يدعوا الباحث الى اعتماد النتائج التي تمخضت عنها فيما يتعلق بعلاقات الارتباط والانحدار كما مبينة القيم في الجدول التالي:

جدول رقم (5) معامل الفا كرونباخ للمصدقية والثبات

المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب	17	0.99
التحاسب الضريبي	20	0.99
الكلي	37	0.99

خامساً- علاقة الارتباط
سيتم هنا ايجاد قيم الارتباط بالإضافة الى معنويتها
لتحديد مدى ترابط المتغيرين فيما بينهما. فالجدول التالي
يتضمن قيمة الارتباط بين نظام الدفع والتحصيل

جدول رقم (6) قيم الارتباط ومعنويته

Correlations			
Y	X		
نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب	Pearson Correlation	1	.988 **
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	47	47
التحاسب الضريبي	Pearson Correlation	.988 **	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	47	47
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

سادساً- علاقة الاثر
H1: يوجد اثر للمتغير نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب على المتغير تطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي.
فقد اوجد الباحث الجدول التالي الذي يبين قيم معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.98 ومعامل التحديد المصحح الذي بلغت قيمته 0.98 ايضاً هذا يعني ان نموذج الانحدار المستخدم استطاع ان يفسر 98% من الاختلافات الكلية. اضافة الى ذلك بلغت قيمة ديرين- واتسون 1.7 وهي قيمة قريبة من 2 وتدل على انعدام
H0: لا يوجد اثر للمتغير نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب على المتغير تطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي.
مقابل الفرضية البديلة التالية:

وجود مشكلة الارتباط الذاتي وبالتالي امكانية استخدام

نموذج الانحدار.

جدول رقم (7) قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وديرين- واتسون

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.988 ^a	.976	.976	.11840	1.744
Predictors: (Constant), نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب					
Dependent Variable: b. التحاسب الضريبي					

اما الجدول التالي فيبين جدول تحليل التباين اذ يتضح ان معنوية sig.=0 وهذا دليل على معنوية نموذج الانحدار قيمة F المحسوبة للنموذج بلغت 1848.905 وبقيمة المستخدم.

جدول رقم (8) جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.917	1	25.917	1848.905	.000 ^b
	Residual	.631	45	.014		
	Total	26.548	46			
Dependent Variable: a. نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب						
b. Predictors: (Constant), التحاسب الضريبي						

واخيرا تم ايجاد قيمة معلمة اثر نظام الدفع والتحصيل

الالكتروني للضرائب على تطوير اجراءات عملية التحاسب

الضريبي وقيم اختبار t الخاصة بها وكما في الجدول ادناه:

جدول رقم (9) قيم معلومات نموذج الانحدار واختبارها

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.527	.088		6.020	.000
	نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب	.893	.021	.988	42.999	.000
Dependent Variable: a. التحاسب الضريبي						

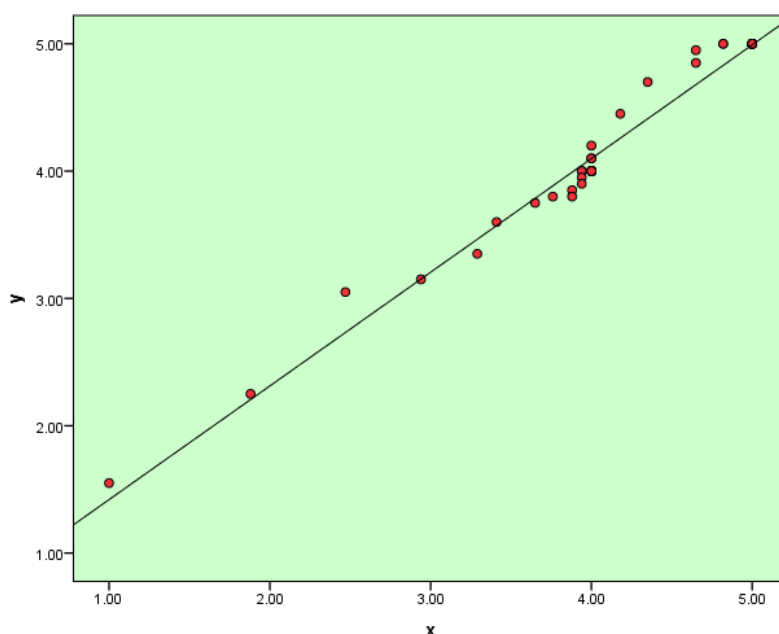
يتبين من الجدول ان قيمة ثابت نموذج الانحدار المستخدم بلغت 0.527 وهي قيمة ذات دلالة معنوية تحت مستوى دلالة 5% كما بلغت معلمة الاثر 0.893 وهي ايضا قيمة ذات دلالة معنوية وكما تبينها قيم اختبار t وقيم المعنوية sig. مما يعني رفض فرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني ان ارتفاع قيمة نظام الدفع

$$\hat{y}_i = b_0 + b_1 x_i$$

$$\hat{y}_i = 0.527 + 0.893x_i \quad R^2, \quad F$$

$$t = 6.020 \quad 42.999 \quad 0.98, \quad 1848.905$$

واخيرا تم رسم شكل الانتشار التالي لقيم نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب والتحاسب الضريبي والذي يبين قوة العلاقة الطردية بين المتغيرين:



شكل رقم (3) انتشار قيم نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب والتحاسب الضريبي

- أهم النتائج التي تم التوصل لها في هذا المبحث:-
- بعد استخلاص وتحليل النتائج توصل الباحث الى النتائج التالية:
- 1- هناك اهمية متباينة للفقرات من ناحية اتجاه اجابات العينة نحو الموافقة بشدة وللمحورين.
 - 2- ان اعلى اهمية مقارنة ببقية فقرات نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب كانت للفقرة الثامنة بينما اقل اهمية كانت للفقرة الخامسة عشر.
 - 3- ان اعلى اهمية مقارنة ببقية فقرات التحاسب الضريبي كانت للفقرتين الثانية عشر والرابعة عشر بينما اقل اهمية كانت للسؤال الفرعي الثاني من الفقرة الثالثة عشر.
 - 4- ان الاستبانة المستخدمة من قبل الباحث تتميز بالمصدقية والثبات.

5- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ومعنوية بين نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب والتحاسب الضريبي.

6- ان ارتفاع قيمة نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة التحاسب الضريبي بمقدار 0.893.

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يعرض هذا المبحث أهم ما توصل اليه البحث من استنتاجات وتوصيات، إذ يتضمن توضيحاً لأهم ما أسفر عنه البحث من استنتاجات، فضلاً عن وضع التوصيات اللازمة والملائمة وذلك سعياً لتحقيق الاهداف الخاصة لهذا البحث.

أولاً: الاستنتاجات

1- أن اجراءات التحاسب الضريبي المتبعة من لدن الهيئة العامة للضرائب لا زالت تعاني من افتقارها الى التقنيات الحديثة في التحاسب وخصوصاً فيما يتعلق بربط وتحصيل الضريبة من المكلفين كنظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب، إذ يجري الاعتماد حالياً على الطرائق التقليدية في التحاسب الضريبي مع ما تحمله هذه الطرائق من أخطاء للوقت بالنسبة للمكلف وقلة عدد المعاملات المنجزة من قبل المخمن.

2- أن النظام الضريبي للتحصيل والجبائية في العراق لا يحقق إيرادات كبيرة ولا يواكب الانظمة الضريبية المتطورة الامر الذي يجعلنا بعيدين عن الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها من خلال فرض الضرائب.

3- عدم الاستعانة بتجارب الدول التي تطبق نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب كمصر ولبنان والاردن وما يحققه هذا النظام من زيادة في المتحصلات الضريبية وتطوير اجراءات التحاسب الضريبي وتأمين استيفاء سريع للضرائب الى الخزينة العامة للدولة.

4- أن استخدام السلطة الضريبية لنظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب سوف يعزز الثقة بين طرفي عملية التحاسب الضريبي (السلطة الضريبية والمكلفين) وزيادة مستوى التفاعل بينهما، فضلاً عن كونه يساهم في تقليل الاجراءات الروتينية المصاحبة لهذه العملية في الوقت الحاضر.

5- على الرغم من المزايا التي يمكن تحقيقها عن طريق استعمال السلطة الضريبية لنظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب الا أنه في المقابل هناك مجموعة من الاولويات الاساسية التي لا بد من مراعاتها ومحاولة وضع الحلول المناسبة للتقليل من تأثيرها ومن هذه الاولويات (الاولويات المالية والكفوية، القانونية والتشريعية والاجرائية، تلك المتعلقة بقدرة الكوادر الوظيفية على تشغيل وإدامة ومراقبة النظام، تلك المتعلقة بالمكلفين ومدى تقبلهم للتعامل مع هذه التقنية، والاولويات المتعلقة بسرية أو أمن المعلومات).

6- ضعف الخدمات المقدمة الى المكلفين بسبب اتباع الهيئة وسائل واساليب واجراءات تقليدية في العمل الضريبي وعدم وجود برامج ومعايير عمل ترتقي بالأداء الخاص بالمنظمة ككل.

7- عدم وجود وعي بكون عملية التحاسب الضريبي عملية تتطلب تقديم خدمة للمكلف لكونه شريك في العملية وله متطلبات واحتياجات يرغب الحصول عليها من جراء أتمام العملية.

8- أن تطبيق نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب من قبل الهيئة يستلزم وجود نظام مصرفي معد لإتمام عملية التحصيل الضريبي، إذ تعد البنوك احدى المؤسسات الخاصة التي يناط بها ادارة الدفع الالكتروني والتي من شأنها أن توفر الثقة المتبادلة لدى المتعاملين.

9- يرافق تطوير إجراءات التحاسب الضريبي الى شكلها الالكتروني تغيير واقع الادارة الضريبية التقليدية الى ادارة

مع مراعاة مدى ملائمة هذه التجارب للتطبيق على البيئة المحلية.

4- ضرورة استعمال السلطة الضريبية لنظام الدفع والتحصيل الالكتروني في العمل الضريبي وتوظيف ما هو ملائم من وسائل الحماية، والأمان للمعلومات التي يتم تبادلها بين أطراف عملية التحاسب الضريبي (المكلف والسلطة الضريبية) من أجل تعزيز الثقة بين تلك الأطراف، حتى وان كان هنالك أولويات مالية وكفوية من جراء استعمال تلك التقنيات لان المردود المادي لها يكون أكبر.

5- وضع معايير لتوفير الخدمات الضريبية للمكلفين بصورة الكترونية وتحديد نماذج المستندات والبطاقات والاقارات الضريبية بالصيغة الالكترونية (e – form).

6- إحداث تغيير جوهري في بيئة العمل الضريبي لاسيما في الإطار الفكري، حيث يقتضي الأمر توفير قاعدة فكرية ونفسية تقبل التغيير باتجاه إحلال اجراءات التحاسب الضريبي الالكتروني بدلاً من أساليب العمل التقليدية (والتي تعتمد على الورق) وتقليص ظاهرة مقاومة التغيير الى أدنى حد ممكن، ويتم ذلك عن طريق الدولة من خلال اعداد برامج تثقيفية وإعلامية عن اهمية العمل الالكتروني وتهيئة الموظفين بصورة جيدة على العمل بالطرق الحديثة وتوعية المواطنين عن كيفية اجراء المعاملات الضريبية الكترونياً وبيان الفوائد المتحققة في حالة تطبيق النظام.

7- الاهتمام بالتحويلات النقدية ووسائل الدفع الالكترونية والعمل على تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب من خلال استخدام نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب وتنظيم اتفاقية مع البنك الذي يتم تكليفه من قبل وزارة المالية لإتمام عملية التحصيل الضريبي، حيث يقوم البنك باستيفاء الإيرادات العامة بواسطة التحويل المالي الإلكتروني والعمل على تحديث

ضريبية الكترونية، ويعد هذا التغيير امراً حتمياً للعمل بنظام تحاسب الكتروني لأنه ليس من الممكن ان يكون تحاسب ضريبي الكتروني بإدارة تقليدية، وهذا ما يمهد للحكومة الالكترونية لتصبح التعاملات جميعها الكترونية.

10- محدودية الدورات التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات التي يشارك فيها موظفي الهيئة العامة للضرائب في الداخل والخارج وقلة الاشتراك في الدورات التي تتعلق بالجوانب التقنية والبرامج الالكترونية الحديثة التي تساعد على النهوض بمستوى العمل الضريبي.

11- قلة الملاك الوظيفي الضريبي القادر على التعامل مع التطبيقات الالكترونية والتقنية الحديثة في ظل غياب حملة الشهادات التقنية العاملة في هذا المجال من جهة، وعدم تطوير قابليات العاملين في الضريبة من جهة أخرى عبر إشراكهم بدورات تدريبية داخلية ضمن هذا المجال.

ثانياً: التوصيات

1- ضرورة ان تبني السلطة الضريبية الوسائل والطرائق التكنولوجية الحديثة كنظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب عند اجراء عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين ضماناً لسرعة الانجاز ودقة الاحتساب ورفع كفاءة عمل الادارة الضريبية.

2- العمل الدائم على مواكبة تطورات الانظمة الضريبية في الدول الأخرى ودراسة الأساليب المتقدمة والنظم الالكترونية ومحاولة تبنيها وتطبيقها والتي تساهم في زيادة الإيرادات الضريبية ورفع كفاءة العمل الضريبي من خلال تطوير مهارات الموظفين مما له الأثر الكبير في انجاز الاعمال الضريبية بسرعة وكفاءة عالية.

3- الاستعانة بتجارب الدول التي سبق وان قامت بتطبيق الانظمة المماثلة (نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب) ودراسة جميع نواحي تطبيق هذه التجارب لتلافي الوقوع في الاخطاء والانحرافات اثناء اقامة النظام

المصادر

أولاً - القوانين

1- قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل

ثانياً - المصادر العربية

أ- الكتب:

- ابوكرش، شريف مصباح، (2004)، إدارة المنازعات الضريبية في ربط وتحصيل الضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- الاباصيري، فاروق محمد، (2002)، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الانترنت، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة.
- لطريق، يونس احمد، (1984)، المالية العامة، دار النهضة العربية بيروت، لبنان.
- الجناحي، طاهر، (2007)، علم المالية العامة والتشريع المالي، طبعة منقحه، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، مصر.
- الحجاوي، حسام، (2004)، أصول محاسبة ضريبة المبيعات وتطبيقاتها في الاردن، عمان - الاردن.
- الخطيب، خالد شحادة وشامية، أحمد زهير، (2003)، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- لرومي، محمد امين، (2004)، التعاقد الالكتروني عبر الانترنت، دار المطبوعات الجامعية، ط1، الاسكندرية.
- السلطان، سلطان محمد علي، (2004)، المحاسبة الضريبية (النظرية والتطبيق)، دار وائل للطباعة، ط3، السعودية.
- الصمادي، عيسى لافي حسن، (2005)، عقد نقل التكنولوجيا الالكتروني عبر الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

التشريعات الضريبية بما يتلائم مع التطورات التكنولوجية والنظم الضريبية الالكترونية.

8- اصدار القوانين والتشريعات الملائمة لبيئة التعاملات الالكترونية.

9- العمل على تأهيل البنى التحتية للدوائر الضريبية وأتمتها وبناء قاعدة بيانات موزعة بين الهيئة العامة للضرائب وفروعها وربطها بشبكة الانترنت لتفعيل الاتصال والقيام بتحديث هذه البيانات باستمرار وبما يتناسب مع العمل الضريبي الالكتروني.

10- تشكيل اللجان المختصة بدراسة متطلبات اقامة هذا النظام كأجراء دراسات الجدوى وتخطيط ومتابعة تنفيذ عمليات التطوير وتأهيل الكوادر الداخلية والخارجية اللازمة لتطبيق هذا النظام على أن تضم هذه اللجان اعضاء متخصصين من جميع الاطراف المستفيدة من تطبيق هذا النظام.

11- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات بكافة مكوناتها في الهيئة العامة للضرائب وذلك لبناء عملية تحاسب ضريبي (تقدير، تخمين، تحصيل) بشكل الكتروني وانجاز كافة الاعمال الضريبية الكترونياً والتي تحفظ حقوق طرفي المعادلة الضريبية (الخزينة، المكلف).

12- العمل على تحسين تدريب الملاكات البشرية العاملة في الهيئة العامة للضرائب، على استخدام الحاسبة الإلكترونية والبرامجيات الجاهزة وشبكة الانترنت وذلك من خلال إشراكهم في دورات تطوير وتأهيل مكثفة في المراكز المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات مما يسهم في تطوير العمل الضريبي.

13- من الضروري أن يتم اختيار الملاكات البشرية (الموارد البشرية) العاملة في الهيئة العامة للضرائب وفقاً لمعايير إدارة الجودة وان يكونوا من حملة الشهادات التقنية، وان يكون لديهم الخبرة على التعامل مع اجهزة الحاسوب والبرامجيات الحديثة الجاهزة وشبكات الاتصال.

- العلي، عادل فليح، (2009)، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الجزء الاول، ط1، عمان.
- العلي، عادل فليح، (2011)، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الجزء الاول، ط2، عمان.
- العمري، هشام محمد صفوت، (1988)، أقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، الجزء الاول، ط2.
- المطالقة، محمد فواز، (2006)، الوجيز في عقود التجارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- بدوي، محمد عباس، (2005)، المحاسبة الضريبية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- حشيش، عادل احمد، (1984)، التشريع الضريبي المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية.
- دراز، حامد عبد المجيد، (1988)، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- دراز، حامد عبد المجيد وأبو دوح، محمد عمر حماد، (2006)، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- رمضان، اسماعيل خليل، (2002)، المحاسبة الضريبية، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، بغداد.
- منصور، محمد حسين، (2003)، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.
- نور، عبدالناصر وعدس، نائل حسن والشريف، عليان، (2003)، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان.
- ياسين، فؤاد توفيق، (2012)، المحاسبة الضريبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الب- البحوث والدراسات:
- البعاج، قاسم محمد، (2013)، أطار مقترح لتقييم مدى إمكانية تطبيق نظام جباية ضريبة الدخل إلكترونياً بأستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
- الخرسان، محمد حلو داود، (2006)، تحسين الإذعان الضريبي عن طريق نظام التقدير الذاتي في العراق بالمقارنة مع الدول المتقدمة، بحث مقدم إلى مؤتمر الإصلاح الضريبي الذي أقامته وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد.
- العنزي، حيدروهاب، (2001)، نظرة في القضاء الضريبي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الضريبي الأول، وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب، الجزء الثاني، محور التشريع الضريبي.
- خليل، احمد محمد، (2012)، استخدام تقانة شبكة المعلومات والاتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي (المقتبسات)، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين.
- عبود، باسم هاوي وثجيل، ابتسام خلف، (2010)، الحكومة الالكترونية خطوة اساسية لتطوير ادارة تحصيل الضرائب، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
- موسى، احمد جمال الدين، (2007)، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- ج- الاطاريح والرسائل الجامعية:
- السعدي، مروج طارق حسن، (2007)، تقدير الوعاء الضريبي باستخدام طريقة التقدير الذاتي، رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير مقدمة الى مجلس

- information technology, the development of electronic payment system for universities in indonesia: on resolving key success factors, vol3, no2, April.
- Khosravani, Amir, (2008), the modern integrated payment system: the Iran Experience to data, journal of internet Banking and commerce, no1, vol13.
- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- السعيد، عباس ناصر سعدون، (2013)، استخدام محددات التهرب الضريبي في تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية، رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- السويطي، عدنان حميد مشجل، (2008)، آلية تحسين عملية التحاسب الضريبي باستخدام منهج SIX SIGMA، رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- امين، عبد الله محمود، (2000)، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
- خضر، بارزان علي، (2008)، تقويم أداء الإدارة الضريبية وعلاقته بالحصيلة الضريبية، رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- عزيز، جوان اسماعيل، (2004)، الحكومة الالكترونية ومدى امكانية تطبيقها في الادارات العامة في اقليم كردستان العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة صلاح الدين، أربيل.
- فتحي، عبد العزيز طيب، (2004)، دور المعلوماتية في اقامة متطلبات الادارة الالكترونية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل.

ثالثاً – المصادر الاجنبية

أ- المجلات:

- S. moertini, veronica, and others, (2011), International Journal of computer science and

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

م/ استمارة استبيان

السيد / السيدة المحترم / المحترمة

تحية طيبة...نضع بين يديكم استبيان البحث الموسوم (دور نظام الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب في تطوير

اجراءات التحاسب الضريبي / دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب - فرع الديوانية)

ويهدف البحث إلى :-

- 1- التعرف على مفهوم الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب وبيان انواعه.
 - 2- تسليط الضوء على اجراءات عملية التحاسب الضريبي المتبعة من لدن الهيئة.
 - 3- بيان دور نظام الدفع والتحويل الالكتروني في تطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي.
- وبالنظر لما تمتلكون من معرفة نظرية وخبرة عملية في مجال هذا البحث، نرجو ملء استمارة الاستبيان المرفقة بكل دقة، وموضوعية على أمل أن يخرج هذا البحث بنتائج تخدم البحث العلمي.
- إن الإجابات التي سيتم الحصول عليها ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط.
- بعد تفضلك بالاطلاع على كل سؤال ضع إشارة (✓) في الحقل الذي تراه مناسباً
- في حالة وجود أية ملاحظات من قبلكم يرجى كتابتها في ورقة إضافية.
- شاكرين حسن تعاونكم وجهودكم الطيبة... مع التقدير.

الباحث

م.م. علي غانم شاكر

تعريف بعض المصطلحات:

الدفع الالكتروني للضرائب "وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية الى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الالكترونية سواء أكانت أوراقاً تجارية الكترونية أو نقوداً الكترونية أو بطاقات الائتمان أو أية وسائل الكترونية اخرى يتم الوفاء بها عبر الانترنت".

تحصيل الضريبة "هي مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي جمع المتحصلات الضريبية وإيصالها إلى الخزنة العامة للدولة".

التحاسب الضريبي "وهي الاجراءات التي تقوم بها الهيئة العامة للضرائب والفروع التابعة لها من عمليات متسلسلة من اجل وصول الإيرادات الضريبية الى الخزينة العامة للدولة وتبدأ من عملية تقدير الضريبة على المكلفين وصولاً الى التحصيل والجباية".

المحور الاول : معلومات عامة

- 1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- العمر: ☐ أقل من 25 سنة 25- أقل من 35 35- أقل من 45 45- أقل من 50 أكثر من 50
(أختار مربعاً واحداً فقط) ☐ ☐ ☐ ☐
- 3- التحصيل العلمي: اعدادية فأقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐
ماجستير وما يعادلها ☐ دكتوراه وما يعادلها ☐
- 4- التخصص العلمي الدقيق:
☐ محاسب ☐ ادارة اعمال ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ اقتصاد ☐ حاسوب ☐ اخرى تذكر
- 5- الوظيفة التي تشغلها:
- 6- سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ 5- أقل من 10 ☐ 10- أقل من 15 ☐ أكثر من 15 ☐
(أختار مربعاً واحداً فقط)

المحور الثاني : نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	تتسم اجراءات الجباية بالتعقيد وعدم الدقة في أغلب فروع الهيئة وذلك لاعتمادها على النظام التقليدي.					
2	النظام الضريبي للتحصيل والجباية في العراق لا يحقق إيرادات كبيرة لاستخدامه أنظمة قديمة ويمكن معالجة ذلك بأستخدام نظام دفع وتحصيل الكتروني.					
3	أمكانية أن تستخدم السلطة الضريبية تقنيات الانترنت في عملية تحصيل مبالغ الضريبة المستحقة من المكلفين.					
4	تساعد شبكة الانترنت بعد دمجها مع الحاسوب من انجاز عملية التحاسب الضريبي بشكل الكتروني.					
5	يؤدي استخدام السلطة الضريبية لنظام دفع وتحصيل الكتروني الى رفع كفاءة عمل السلطة الضريبية واختصار الوقت والجهد والمال.					
6	يؤدي استخدام السلطة الضريبية لنظام دفع وتحصيل الكتروني في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين الى التقليل من السجلات والاستمارات التي تستخدم في عملية الجباية.					

7	يؤدي استخدام السلطة الضريبية لنظام دفع وتحصيل الكتروني الى: أ- تعزيز الثقة بين المكلف والادارة الضريبية. ب- تقليل فرص ممارسة الفساد المالي.				
8	يوجد مستوى مقبول من رضا المكلفين عن الاساليب والاجراءات المستخدمة حالياً من قبل الهيئة في تقدير مبلغ الضريبة وتحصيلها ويمكن زيادة مستوى القبول من خلال استخدام نظام دفع وتحصيل الكتروني للضرائب.				
9	يؤدي استخدام السلطة الضريبية لنظام دفع وتحصيل الكتروني الى تقليل هامش الاجتهاد الشخصي من لدن المخمن ويحول دون تحول التقدير الضريبي الى مساومات.				
10	يتمتع موظفي الهيئة بكفاءة عالية عند احتساب الضريبة المفروضة على دخول المكلفين.				
11	يؤدي اعتماد السلطة الضريبية على نظام دفع وتحصيل الكتروني في عملية التحاسب الضريبي الى تخفيف الضغط والاعباء الادارية على موظفي السلطة الضريبية في عملية تحصيل الضريبة من المكلفين.				
12	يسهم استعمال السلطة الضريبية لنظام دفع وتحصيل الكتروني الى انجاز العمل الضريبي بكفاءة وفاعلية.				
13	يؤدي استخدام السلطة الضريبية نظام الدفع والتحصيل الالكتروني في عملية التحاسب الضريبي الى تقليل النفقات وزيادة الايرادات بعكس الطرق والاساليب التقليدية المتبعة من قبل الهيئة في التحصيل.				
14	يؤدي اعتماد السلطة الضريبية على نظام دفع وتحصيل الكتروني في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين الى تقليل حالات التهرب الضريبي.				
15	يوجد لدى الهيئة مبرمجين وخبراء يستطيعون تعديل وتحديث وتطوير البرمجيات وتكييفها وفقاً لما يحتاج اليه النظام الالكتروني.				
16	يؤدي تطبيق البرنامج الالكتروني في دفع وتحصيل الضرائب من قبل الهيئة الى ضرورة اشراك موظفيها في برامج تدريبية كافية في مجال التقنيات الحديثة لتطوير مهاراتهم في عملية التحاسب الالكتروني.				

المحور الثالث : التحاسب الضريبي

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا تماماً

1	اجراءات التحاسب الضريبي الالكتروني أسرع من الطرائق التقليدية.				
2	يستغرق انجاز عملية التحاسب الضريبي التقليدي وقتاً طويلاً.				
3	يوجد زخم عند المخمن المختص بإجراء التحاسب الضريبي في الهيئة وخصوصاً قسم الشركات.				
4	تعد اجراءات التحاسب الضريبي المعمول بها حالياً معقدة وروتينية.				
5	تهتم الهيئة العامة للضرائب بالوقت اثناء عملية التحاسب الضريبي.				
6	يشعر المكلف بالأمان والراحة اثناء عملية التحاسب الضريبي الالكتروني أكثر مما هو عليه أثناء تحاسبه بالطرائق التقليدية.				
7	تولي الادارة الضريبية اهتماماً خاصاً لكل مكلف اثناء عملية التحاسب الضريبي وتجب عن كل اسئلته واستفساراته.				
8	تؤدي الاجراءات الروتينية والمعقدة من فحص وتقدير وتحصيل الضريبية الى عزوف بعض المكلفين عن التحاسب الضريبي.				
9	يؤدي العمل بإجراءات التحاسب الضريبي التقليدية الى ان: أ- يزداد الاجتهاد الشخصي للمخمن الضريبي. ب- تزداد النزاعات الادارية والقضائية بين المكلف والسلطة الضريبية. ت- يضعف تطبيق قاعدة العدالة في اجراءات التحاسب الضريبي.				
10	يؤدي استخدام التقنيات الحديثة في التحصيل الى تطوير اجراءات التحاسب الضريبي التقليدية الى اجراءات تحاسب الكترونية.				
11	تؤدي إجراءات التحاسب الالكتروني الى جذب واستقطاب المكلفين.				
12	تختصر عملية التحاسب الضريبي الالكتروني الوقت والجهد والتكاليف الناجمة من اجراءات التحاسب الضريبي التقليدي.				
13	تعد السلطة الضريبية مؤهلة حالياً للعمل بنظام تحاسب الكتروني من حيث: أ- يوجد استعداد نفسي لدى للموظفين لتقبل التغير. ب- يمتلك الموظفون مهارات استخدام الحاسوب وبرمجياته. ت- تتوفر الاجهزة والبرمجيات والشبكات في الهيئة.				
14	يتطلب العمل بنظام التحاسب الالكتروني الى استخدام كافة مكونات تكنولوجيا المعلومات (اجهزة الحاسوب، برمجيات، الاجراءات، الشبكات، قواعد البيانات، الموارد البشرية).				
15	يؤدي تطوير اجراءات التحاسب الضريبي الى شكلها الالكتروني الى تغير واقع الادارة الضريبية التقليدية الى ادارة الكترونية.				
16	يتطلب تنفيذ اجراءات التحاسب الالكتروني الى وجود ادارة				

					ضريبة الكترونية.	
--	--	--	--	--	------------------	--

**The role of the system of payment and electronic collection of taxes in the
development of tax accounting procedures
An analytical study at the General Commission of Taxes Diwaniya Branch**

Ali Ghanem Shaker ^a

Abstract

The system of payment and electronic collection of taxes from developed tax systems, which has been implemented by many countries because of this system of the role of important and effective in the development of procedures for the process of tax accounting for taxpayers and increase tax revenues and ensure the speedy fulfillment of taxes to the State Treasury. The purpose of the research is to explain the role of the electronic payment and collection system for taxation in the development of the procedures of tax accounting process and to identify the efficiency and effectiveness of the procedures of the tax accounting process currently applied by the General Authority for Taxation in the satisfaction of both the taxpayer and tax administration staff in the tax collection process. The study concluded a number of conclusions, the most important of which is that the tax procedures adopted by the General Authority of Taxation still suffer from the lack of modern techniques in accounting, especially with regard to linking and collection of tax from the taxpayers such as electronic payment system and collection, Taxation with the means of these methods of prolonging the time for the taxpayer and the low number of transactions performed by the appraiser. The research reached a number of recommendations, the most important of which is the need for the tax authority to adopt the means and methods of modern technology such as payment system and electronic collection of taxes when conducting the process of tax accounting with the taxpayers to ensure the speed of completion and accuracy of calculation and raise the efficiency of the work of tax administration.

a - Assist. Inst. , College of Administration and Economics, University of Qadisiyah .